إتفاق 2005 يعيد الإحتلال الى قطاع غزة بدلا من الحصار!

كتب حسن عصفور/ كسرت حركة تسليم المعابر في قطاع غزة للسلطة الرسمية، بعد غياب استمر عشر سنوات ونيف، ظهر الإنقسام الوطني، وفتحت بابا للعبور نحو إعادة تلاحم الكيانية الفلسطينية وقطع الطريق على الإستفراد بكل من مكونات المشروع الفلسطيني، بحيث تقذف الضفة الغربية والقدس نحو "تقاسم سياسي - وظيفي" بوصاية مشتركة، وقطاع غزة بإتجاه "كياينة سيادية" محاصرة، خطط لها منذ زمن إريك شارون..

الخطوة الأبرز في اتفاق التصالح الأخير في القاهرة 12 أكتوبر 2017، تجسدت في الاتفاق على عودة "المعابر" كافة في القطاع الى "الشرعية الرسمية"، وهي دون غيرها تمثل عنوانا لإنهاء "النكبة الثالثة" حيث علاقة القطاع بالخارج، مصر جنوبا والكيان شمالا، يقضي سياسيا بشكل جذري على جوهر الإنقسام، ولذا آفاق تطور الاتفاق تسير نحو الأمام، رغم كل ما تتركه سياسة السلطة الرسمية من "غصة سياسية وشعبية" نحو قطاع غزة، وكأنها تصر على عقابه منقسما أو متوحدا..

ولكن، فجأة برزت مسالة، تستحق جديا أن تكون أولوية في جدول أعمال النقاش الوطني، ما قبل لقاء القاهرة الفصائلي، يوم 21 نوفمبر 2017 قضية معبر رفح، أو معابر قطاع غزة، تلك المتعلقة باتفاق 2005، الذي فرضته ظروف الخروج الإسرائيلي من قطاع غزة، دون تنسيق مع السلطة، المفترض انها شريك في اتفاقات رسمية، ولكن البعض لم ير تلك المسألة في حينه، وتجاهل مخاطر أبعاد الخطوة الشارونية، التي هدفت فيما هدفت وضع القطاع تحت حالة تختلف قانونا وسياسة عن الضفة والقدس..

اتفاق 2005، الخاص بحركة العبور من والى قطاع غزة، خاصة عبر معبر رفح جاء "إستدراكا" للخطوة إحادية الجانب بالخروج من قطاع غزة، وكان بعض مبررات توقيع الاتفاق، هو عدم تكريس "الفصل القانوني - السياسي" بين قطاع غزة والضفة، ولذا تم القبول ببعض بنوده التي تمثل "قيودا" على الحركة والسفر، حيث نص الاتفاق الذي وقع في نوفمبر (تشرين الثاني) 2005 بين السلطة وإسرائيل على أن يتم فتح معبر رفح وتشغيله من قبل السلطة الفلسطينية

ومصر، طبقاً للمعايير الدولية، على أن يراقب طرف ثالث هو الاتحاد الأوروبي سير العمل في المعبر، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالأمن.

ويقصر الحركة على حملة الهوية الفلسطينية، وفقا لاتفاق أوسلو وآلية مراقبة خاصة، وإعتبر الاتفاق في حينه "مكسبا سياسيا" ليس لما نص على بقاء "الحضور الاسرائيلي" بشكل أو بآخر، بل وإمكانية تحكمه في حركة السفر، لكنه قطع الطريق على رمي القطاع في "بحر الانفصال السياسي"، قبل ان يحدث الانقسام عام 2007..

لكن، وبعد عشر سنوات، يمثل الحديث عن العودة للعمل بآلية ذلك الاتفاق "وكسة سياسية كاملة الأركان"، خاصة وأن دولة الكيان صمتت كليا على آلية السفر التي فرضتها حماس طوال فترة تحكمها، ولم نسمع ما يشير الى "إعتراض سياسي - قانوني" لعدم تنفيذ اتفاق 2005، حتى الاتحاد الأوروبي لم ينطق بكلمة على غياب دوره وحضوره، (حتى لوكا الغاية من الصمت كريها سياسيا لتكريس الفصل)، لذا فالحديث اليوم، وبعد ذلك التطور يمثل نقل القطاع من "حالة حصار" الى "حالة إعادة إحتلال"..

المفترض السياسي أن تتمسك السلطة، دون غيرها من فصائل العمل الوطني، بعدم العودة لآلية السفر والحركة وفق 2005، لإعتبارات سياسية وقانونية، ليس فقط تكريس الواقع الذي كان طوال فترة الانقسام، بل انطلاقا من شرعية أن هذا معبر فلسطيني خالص عليه ومنه تبدأ حركة "تجسيد السيادة الوطنية"، والبدء العملي بتنفيذ قرار الأمم المتحدة عام 2012 الخاص بدولة فلسطين رقم 19 /67..وهذا قرارتنفيذه لا يحتاج الى "ثورة" أو "إنتفاضة"، بل الى "إرادة وطنية" حقيقية، ولا نعتقد أن من الصواب السياسي أن يصر البعض على إعادة الاحتلال لقطاع غزة، بوهم "سياسي"، لا نود الحديث به راهنا..

التخلص من آلية اتفاق 2005 هو ضرورة وطنية، قانونية وسياسية، وهي الخطوة الأولى لتنفيذ قرار إعلان دولة فلسطين، وهذا ما يجب أن يكون حاضرا في ذهن "الرسمية الفلسطينية"، قبل أي فصيل آخر، إعلان رسمي وصريح، بأن معبر رفح هو معبر وطني فلسطيني خاص، لا شراكة به مع أي كان..

المسألة ليست موضع جدل ونقاش، وغير ذلك تكون "الردة السياسية" هي الحاضرة..فحذار من إعادة الاحتلال باسم الاتفاق "المنتهي صلاحيته" زمنا وقانونا وسياسة!

ملاحظة: للمرة الأولى منذ تأسيس المملكة السعودية تجد نفسك أمام حركة تغيير جذرية..ما حدث ليلة السبت / الأحد 4 / 5 نوفمبر لن يمر مرورا خبريا.."حدث انتفاضي" يستحق قراءة تفوق المرور السريع!

تنويه خاص: ليت الرئيس محمود عباس يطالب خلال اللقاء اليوم الأحد 5 نوفمبر في شرم الشيخ مع الرئيس السيسي بعقد "قمة ثلاثية" بمشاركة ملك الأردن، تميهدا للقاء عربي خاص لوضع أسس القادم السياسي!

"إسطورة الكذب المعاصر"..إسمها بيبي!

كتب حسن عصفور/ رغم كل شي لا تجد إلا أن تقف أمام هذا "النموذج" من القادة السياسيين على شاكلة بيبي نتنياهو، ليس بقدر ما يحمله من مخزون "الكذب الشخصي والسياسي"، بل بمدى قدرته على خلق معادلة جديدة في عالم التكوين الإنساني، التناسب الطردي بين السقوط الإخلاقي فسادا سياسيا وشخصيا، وبين الصراخ العالي في الشعارات الفارغة..معادلة قد تصبح نموذجا لمثل هذا البعض السياسي..

وليس الغريب أن يكون مثل نتنياهو "كاذبا" بوقاحة لا مثيل لها، لكن ان يكون أحد أكثر وزراء دولة الكيان بقاءا في منصب رئيس الوزراء، رغم أن اي من فترات حكمه لم تمر دون أن تشملها "فضيحة ما"، سياسية أو خاصة، مع ذلك يملك قدرة خارقة في التكيف مع الهروب، بل يمارس وكأنه "المنتصر"..

بعد قمة "واي ريفر" عام 1998 بحضور الخالد ياسر عرفات والرئيس الأمريكي الأسبق كلينتون، تم الاتفاق مع نتنياهو على "آلية جديدة" لتنفيذ بعض عناصر الاتفاق الإنتقالي في الضفة الغربية الموقع 1995، تشمل مناطق في جنين وبلدات القدس الشرقية، وكان المعلوم جدا، ان نتنياهو لن يوافق يوما على

توقيع أي إتفاق مع الخالد أبو عمار، او أي اتفاق يتعلق بالانسحاب من الضفة الغربية، كونه يعتبر الرئيس الشهيد "عدو" وسيبقى"، كما أن الانسحاب من الضفة هو إنسحاب من "قلب اسرائيل"، وقاد حملة العداء المطلق لاتفاق أوسلو ضمن هذه الكذبة السياسية، لكن الضغط الأمريكي أجبره على الموافقة، وكشف كم هو "قزم" عندما تريد أمريكا ذلك..

وما أن وصل مطار اللد - تل أبيب، حيث استقبله الجمهور اليميني - الاستيطاني بشعارات رافضة لما فعل ومنددة به، وأنه رجل كاذب مخادع، حتى سارع وقبل الخروج من قاعة المطار الى الإعلان بعدم تنفيذ ما وقع عليه من "تفاهم في واي ريفر"..وعندها بدأت أمريكا علانية العمل لاسقاطه مبكرا، وكلفت سفيرها في تل أبيب "الصهيوني" مارتن أنديك بقيادة حركة اسقاط بيبي..وقد كان!

ولسنوات غاب نتيناهو عن حلبة الحضور السياسي، لكن مجمل الظروف السياسية لعبت لصالحه ليعود بعد سقوط براك السياسي والأخلاقي وانتهاء حقبة شارون بالقدر الانساني بعد أن تمكن من اغتيال الخالد أبو عمار، وتمهيد الطريق لمحمود عباس رئيسا، وإدخال أولمرت السجن بتهم "الفساد" وهي تهمة لا تمثل شيئا فيما هو منسوب لبيبي، لكنه أرسل لقيامه بعرض "مشروع تسوية" من وراء ظهر الإدارة الأمريكية تناولت ما يقارب الـ94% من الضفة والقطاع والقدس، ولأول مرة يعلن رئيس حكومة اسرائيلية علانية وعبر أنه مستعد للتنازل عن غالبية القدس الشرقية، فقررت واشنطن التخلص منه، بعد أن أمرت محمود عباس ألا يوافق على صفقة أولمرت، باعترافه شخصيا، وأحضرت ليفني في مرحلة هزلية، ومهدت أمريكا بوش الطريق لفوز نتنياهو، كي تذيب المشهد السياسي وتعطل أي مشروع حل سياسي لقضية الفلسطينية..بالتوازي مع مشروعها "أسلمة المنطقة" التقسيمي!

نتيناهو، ومنذ اعتلائه سدة الحكم ثانية، بقرار أمريكي، مارس كل مبيقات السياسة، وعمل على تدمير كل منظومة الاتفاقات الموقعة بين منظمة التحرير ودولة الكيان، حتى تلك التي وافق عليها بذاته، سواء بالخليل أو واي ريفر، وفتح باب الاستيطان والتهويد على أوسع ابوابه، مستغلا حالة الانقسام الى الحد المطلق، ويمكن اعتبارها "الزمن الذهبي" للمشروع التهويدي الذي قام نتنياهو

بترسيخه كواقع في الضفة والقدس، يمثل له "الجدار الواقي" من ارساله الى أقبية السجن بتهم لم تسجل في تاريخ اي من قادة الكيان..

نتنياهو، يحاول أن يستفيد من المشهد العربي "الضبابي"، وما أحدثته الأزمة السورية من إنقسام عربي رسمي وشعبي، ودخول إيران وحزب الله بقوة الى المنطقة عبر البوابة السورية، وبالتالي المواجهة مع دولة الكيان، ليعيد بناء "جدار أكاذيب" سياسية، بما يسميه العلاقات مع الدول العربية "المعتدلة"، وكأن هناك دولة عربية متطرفة، يتحدث بلا إنقطاع عن "سلام" بلا اي أساس سوى ضرورة "الاعتراف بدولة اسرائيلية كدولة يهويدية" يهاجم الفلسطيني لآنه لم يعترف بدولته، رغم ان اعتراف منظمة التحرير لم يتم سحبه أو التخلي عنه، مع ضرورته السياسية منذ زمن، وخاصة بعد قرار الأمم المتحدة حول دولة فلسطين..

نتنياهو وعبر ادوات مختلفة يحاول أن يشيع جوا أن "السلام والتطبيع"، ثمن لتحالف ضد إيران وليس ثمنا لإنسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة، واقامة دولة فلسطين وفقا لقرار الشرعية الدولية..

نتنياهو يعمل على ترسيخ "هلوسات سياسية" دون أن يفكر في كمية الكذب التي يحملها قوله..من يقرأ او يسمع ما يقول يشعرك ان العرب وخاصة دول الخليج تقيم "قصورها" في تل ابيب، وأن ابواب مكة ستفتح له قريبا..يتحدث كأنه المنقذ..

"إسطورة الكذب المعاصر" إسمها بيبي نتنياهو..لكن اسطورة العجز والخنوع في الجهة المقابلة التي سمحت لمدع فاسد ان يبقى يتصرف كـ"طاووس الشرق"!

ملاحظة: الاعلام الأمريكي كشف كم هو مخترع لكذب والسقوط في الترويد بلا أدنى مسوؤلية..واشنطن بوست ونيويورك تامير "اسوشيتدبرس"، اعلام كاره لترامب فيلجأ لصناعة "أكاذيب" بلا حدود..كما اعلام "قطر" الشقيقة!

تنويه خاص: حسنا فعلا الناطق الرسمي باسم فتح (أول مرة يقال عنه) ناصر القدوة أن يعتبر سحب سلاح الفصائل طلب "غير مقبول"..لكن القدوة بيقول يجب أن يخضع لـ"القيادة السياسية".. اللي هي مين!

التقاعد بالإكراه لأبناء القطاع..كراهية للإرث العرفاتي!

كتب حسن عصفور/ وتتسع المفارقات السياسية والإنسانية لدى سلطة محمود عباس، بأن يزيد من "إجراءاته العقابية غير المسبوقة" ضد قطاع غزة، التي أعلنها من العاصمة البحرينية في شهر أبريل الماضي، بل أنها تأخذ أبعادا مختلفة حيث تتركز فقط على أبناء السلطة الوطنية الفلسطينية، ومن حملة

"مشعل بناء القوات الأمنية" مع قدوم السلطة، قبل وصول عباس بعام ونصف..

إجراءات عباس الأخيرة ضد أبناء المؤسسة الأمنية، وكذا ما ينتظره أبناء المؤسسة المدنية من إجراءات للتقاعد المبكر، ليس سوى حملة تطهير سياسي لكل من ساهم في بناء السلطة الوطنية، وحمل مشعلها، حملة لا يوجد لها ما يبررها سوى كراهية مدفونة ترمي لتصفية "إرث خاص" في قطاع غزة..

الفضيحة أن قادة حرب التطهير هذه، لم يجدوا ما يبرروا به جريمتهم، المضافة لجرائم حصار القطاع وقطع رواتب موظفين ومتقاعدين، لم يتفقوا على جملة واحدة، فكل منهم ينطق بما يراه، دون تنسيق مع الآخر، فليس مهما لما فعلت الجريمة، بل عليك أن تفعل، ما دام غاب الحساب فليفعل المجرمون كما يشاءون..

ربما يسأل احدهم، أو ليس الضفة بها من ساهم تأسيسا، نعم ولكن السيطرة المطلقة لقادة الأجهزة، وقوة العمل التنسيقي الأمني المشترك تفرض قبضتها على أي ممن لا يرفعون راية الولاء المطلق لرئيس السلطة وأدواته، من يتجرأ فمصيره إما السجن أو الرمي في البيت براتب مقطوع أو يسجن ويحرم من أي راتب تحت بند "التجنح"، وهذه بذاتها تهمة قمة المهزلة السياسية في "الزمن العباسي"..ولا تزال قضية الضابط الذي انتقد مشاركة عباس في جنازة بيريز "درسا"..

قطاع غزة، ومع كل التقارير الأمنية لأجهزة عباس، التي لم تفعل شيئا يذكر سوى ترسيخ كيفية كتابة "تقارير الموالاة والمعارضة والمتجنحة" من أبناء فتح وغيرها، تدرك يقينا أن غالبية أبناء المؤسسة الأمنية ليسوا "عباسيين" ابدا، بل منهم من يحمل له "كراهية وطنية"، باعتباره المسؤول الأساسي عما حدث في

القطاع بعد أن رضخ لـ"الأمر الأمريكي - الاسرائيلي" باجراء الانتخابات، ما أدى الى سيطرة حماس وما تلاها من أحداث ليس سوى نتيجة لفعلته الكارثية..

التعامل مع قطاع غزة من قبل سلطة عباس وأجهزته المختلفة يكشف أن المسألة ليست مرتبطة مطلقا بالخلاف مع حماس وآثار الإنقسام، بل بالخلاف داخل فتح ذاتها، خاصة بعد أن فرض شخصيات فتحاوية في قيادة العمل عليها "كلام متناثر" شارك هو وأحد أقرب المقربين منه مسؤول العلاقة مع الكيان في نشره..

عباس يعلم يقينا أن علاقته مع المؤسسة الفلسطينية أمنيا ومدنيا لن تكون لصالحه أبدا، وتلك مسألة يعلمها يقينا من أجهزته الأمنية قبل غيرها، ولذا يبحث عن كل سبل ممكنة عله يجد خلاصا منها، أو يشعل فتيل غضب يجده مبررا لعدم استكمال العملية التصالحية، والتي أيضا فرضت عليه، وهو يعلم أكثر من اي شخص في العالم، بأنه سيدفع ثما سياسيا وشخصيا في حال إنهاء الانقسام، وما سيلي ذلك لن يكون سوى حسابا عسيرا..

الحديث عن تطوير المؤسسة هو آخر ما خرجوا به لتبرير الجريمة، لكنهم لم يحددوا أسس التطوير ولما تقتصر على القطاع، وكيف يكون التطوير بعد التطهير.. عندما تتصرف سلطة وأجهزة سلطة بتلك الطريقة فقل عليها هي السلام قبل غيرها..والكراهية للقطاع لن تدوم..والأيام حبلى بعقاب!

ملاحظة: الفاسد الأكبر نتنياهو بيقول "تنتهي قصة المستوطنات باعتراف الفلسطينين بدولة اسرائيل"..شو رأيك يا حودة بالحكي!

تنويه خاص: شو أخبار "كذبة الشيخ" حول التجنيد لأهل القطاع..كم مركز تجنيد تم فتحه وما هي اعلانات التجنيد المعلنة..يااااه كذبهم بات ماركة مميزة ..صحيح شو نسميها "ماركة ع.." أم بلاش!

الرفض السينمائي لـ"صفقة القرن"!

كتب حسن عصفور/ انتشرت مؤخرا تسريبات لما يسمى اعلاميا بـ "صفقة القرن"، ودوما البداية من الإعلام العبري، حيث ينشر ويترجم وينتشر، ولا مشكلة في نقل أي معلومة للنشر فتلك مسألة ضرورية، وهامة، في عصر الانفتاح الاعلامي المذهل، فلم يعد هناك أهمية لعمليات الحجب أو الحظر، كما فعل محمود عباس وأجهزتة الأمنية القمعية ضد عشرات المواقع، كونها تتصدى لمجمل سياسته التي تتعاكس والمشروع الوطني الفلسطيني، او قضايا فساد عهده الذي لم فاق معدلات الممكن، وقريبا ستنكشف كثيرا من جوانبه التي صمت عليها القضاء والنائب العام وهيئة مكافحة الفساد، لسبب معلوم جدا..

الحديث الاعلامي عن "صفقة القرن" انتقل من حق المعرفة والاطلاع، الى "الايمان الرساخ" بما تم نشره في الاعلام العبري، وكأنه بات "مسلما سياسيا" بما ورد ونشر، حتى أن بعض الصحف التابعة لقوى وأحزاب لها مواقف مختلفة كليا، استخدمت تلك "التسريبات" لخدمة "غايات سياسية" أخرى..

عندما تتابع موقف بعض "أعضاء الفرقة العباسية"، وهم يتحدثون عن رفضهم المطلق لصفقة القرن، وأن "الرئيس محمود عباس لن يقبل تلك الصفقة"، ويزيدك البعض قولا "أن الرئيس ابو مازن لن يقبل أي ضغط أو مساومة على ذلك"، وذهب غيرهم أبعد كثيرا في "شطحاته" بأن هناك قوى ترهب الرئيس عباس إما أن تقبل الصفقة أو تستقيل أو تقال..!

الانسان لا يحتاج كثيرا من الجهد لكشف كم أن التزوير بات "منهجا خاصا" للفرقة العباسية" رموزا وأدوات، فمن حيث المبدا، عباس شخصيا من يتحدث ليل نهار عن "الجهود الأمريكية للسلام"، وهو الذي يصرخ بلا إنقطاع "أغيثوني بحل أي حل سياسي"، عباس ولا غيره من تقابل مع الوفد الأمريكي، ولم يخرج منه أو عنه سوى اشارات التقدير الكامل للرئيس ترامب وصدقه وجهوده المتواصلة لحل سياسي..

لنترك تلك الفضحية، ونسأل أعضاء الفرقة الرافضين جدا، ما هي عناصر تلك "الصفقة التاريخية" التي ترفضونها، وهل قدمت حقا كنص متكامل، ومن قدم ومن استلم..وقبلها "أيعقل" ان يكون مسمى أي حل سياسي للصراع العربي

الاسرائيلي، "صفقة القرن"، وكأنه سيكون أثر ذلك تغيير في الخريطة الكونية، وأن دولا ستنهار وأخرى ستنهض..

السذاجة السياسية لها حدود دوما، ولكن مع هذه الفرقة باتت بلا سقف وبلا قاع أيضا، ليس مهما معنى الكلام الذي يقال، بل ان يقال أي كلام كي يقال اننا هنا، ويصبغوا ما بهم من عورات بكذبة سينمائية أسموها "صفقة القرن" والأدهى انهم يدعون رفضهم لها..

ليت الرفض حقيقة للمشروع الأمريكي، وليت الموقف كما يدعون أن رئيسهم سيرفض اي مشروع أمريكي لا يتفق مع المشروع الوطني، لكنهم لم يحددوا حتى تاريخه ما هو "مشروعهم الوطني" فعلا، يكتفون بالعام، ولا يتذكرون بناء ذلك العام ومكوناته السياسية..

لنتذكر، أن المشروع الوطي الفلسطيني تم تحديده في برنامج منظمة التحرير، وفي كل قرارات الجلس الوطني والمركزي حتى عام 2015، وفي وثائق اتفاقات المصالحة وأهما وثيقة الأسرى 2006، ثم وثيقة المصالحة 2011..وأكد بعض جوانب ذلك المشروع قرار الأمم المتحدة الخاص بدولة فلسطين عام 2012 رقم 19 / 67..

لنعد بالذاكرة قليلا الى اشهر لا أكثر، عندما أعلن وفد محمود عباس الى واشنطن، بأنه يقبل من حيث بمبدأ تبادل اراضي بحدود "6.5%"، في الضفة الغربية والقدس،عرض يفرض تغييرا جوهريا في المشروع الوطني، لكنهم لم يقدموا تصورا لتلك التبادلية وأين ستكون..موقف لا يوجد له أو عليه اي اتفاق وطني، وهو خروج كلي عن أي موقف تفاوضي سابق..ولا نظن أن الوثائق قد تم حرقها..

المسألة الثانية، هي أن لجنة فتح المركزية برئاسة محمود عباس أعلنت رسميا اعتبار ساحة البراق وحائطها "مكان يهودي مقدس"، سواء عبر تصريح جبريل الرجوب أمين سرها المعين من عباس "لغاية معلومة"، أو بيان لجنتها المركزية لاحقا، حيث أعتمدت تقريرعصبة الأمم عام 1930 حول أحداث القدس وما اسماه التقرير بـ"حائط المبكى"..

التنازل التاريخي دون مقابل في موضوع المقدسات يحمل مخاطر على مكانة القدس المسيحية - الاسلامية، الى جانب ما له اثر على استخدامها اسرائيليا لفرض عمليات ضم أراضي دون مقابل..

وفي قضة اللاجئين يعتمد موقف عباس وفصيله على نص المبادرة العربية الغامض، ولا نود بحثه الآن..

في موضوع الأمن اللاحق، طالب محمود عباس من الولايات المتحدة أن ترسل قواتها لتكون قوات "حماية امنية" في الضفة الغربية، اي أنه هو من سلم الأمن مسبقا للوصاية الأجنبية..

ولا نود فتح الملف لاقتصادي وما قدمه فريق عباس للإدارة الأمريكية بهذا الشأن متجاهلين كليا قطاع غزة، وكأنه خارج حسابهم الفكري - السياسي، أو العمل على افقاره مبكرا..

جوهر الموقف السياسي لفريق محمود عباس وفصيله، هو خروج دون مفاوضات مع اي طرف عن المشروع الوطني، فما بالنا لو أن أمريكا تقدمت ليس بـ"صفقة قرن" بل "قرن ثور"، هل يملك من يقدم كل تلك التنازلات السياسية التاريخية في القدس والمقدسات والأرض والأمن أن يرفض ما سيقدم له..

حقك أن تمثل "دور البطل" في أي مشهد، لكن من حق الناس أيضا أن تقول لك انك ممثل فاشل وكاذب!

ملاحظة: قطاع غزة يقدم الدرس الوطني في عشق ياسر عرفات..لكن لما لا تنتفض الضفة بذات الانتفاض رغم الأهمية والضرورة لتلك الانتفاضة..أم أن البعض مصاب برعب أن تنتفض الضفة حبا في الخالد وكراهية لحاقد عليه!

تنويه خاص: معلومات لبنان تشير الى "توجس أمني كبير" من موقف عباس السياسي..الأمن أرسل مديره العام الى عباس في الاردن، والرئيس عون استدعى سفير فلسطين..مخاوف من نقل خدمات "التنسيق الأمني" الى لبنان!

الغموض "غير البناء" مدخلا لإنهيار "اتفاق القاهرة 2"!

كتب حسن عصفور/ لم يتفق غالبية الفلسطينين على شيء منذ زمن، كما إتفقوا على أن "بيان القاهرة 2"، حمل بداخله عوامل فشله، بل أنه يمهد الطريق لإنهيار "الأمل الوطني العام" لإنهاء - إنتهاء الكارثة الثالثة المعلومة باسم الإنقسام.

ذلك الاتفاق العام لم يأت من فراغ، أو بسبب حالة "الإدمان" على فشل ما يتم الاتفاق عليه بين فريق الرئيس محمود عباس "فتح وفصائلها"، وحماس ومن يتحالف معها، وحضور دون دور حقيقي لقوى اليسار الفلسطيني، في كل ما سبق توقيعه من اتفاقات، ما قبل الانقلاب وما بعده، رغم أن الاتفاق الأخير تم صناعته بـ"حرفية" أعلى، عندما أحضرت القاهرة طرفي المعادلة الانقسامية أولا، وأجبرتهم موضوعيا على توقيع اتفاق القاهرة1..

عناصر اتفاق القاهرة 2، كانت غاية في وضوح مآلها، حيث استبدلت فصائل الاتفاق، عناصر "الإثبات السياسي"، بعناصر "الغموض السياسي"، وكأنها بحثت عن نجاح الاعلان واعتباره "مكسبا تاريخيا"، دون ان تدرك أنها بذلك تفتح باب "مصيبة سياسية مضاعفة"، لأن فريق عباس لم يكن راغبا بالعودة الى قطاع غزة في ظل "القوة العسكرية" لحركة حماس، وغيرها من الأجنحة المسلحة، التي تمثل، موضوعيا، قوة تفوق كثيرا قدرة وحضورا وتسليحا، بل وروحا كفاحية، كل ما سيكون من أجهرزة أمنية رسمية لفتح أو حكومتها..

تلك هي جوهر الأزمة الحقيقة، القوة العسكرية للفصائل، ليس لفتح وعباس فقط، رغم أهميتها، بل لأمريكا واسرائيل، فدون قبول ذلك الواقع العسكري منهما، وايجاد آلية لعمله تكون واضحة تماما، لن تقدم "فتح" ورئيسها على أي خطوة حقيقية للتصالح الوطني، وبالتالي للمصالحة الوطنية..

فتح تعلم وكذا رئيسها، ان "التسوية التاريخية" التي يحلم بها لن تكون في غياب وضع "آلية محددة" للقوة العسكرية الفصائلية في قطاع غزة، خاصة وان أجهزة السلطة الأمنية، خلال سنوات الانقسام، تركزت عقيدتها السياسية - الأمنية على عناصر تتعاكس كليا مع عقيدة تلك الأجنحة، فسياسة وممارسة مفاهيم "التنسيق الأمني" بكل أركانها تشكل حجر الزاوية لتلك الأجهزة، ومعها تغيب أي تعئبة وطنية ضد دولة الاحتلال، وليس صدفة انه لم تحدث أي حالة مواجهة بين تلك

الأجهزة وقوات الاحتلال منذ اعتلاء عباس رئاسة السلطة، حتى يوم اهانته شخصيا، واقتحمت بيته الخاص، مكتفيا باعتذار من نتنياهو..خلافا لما كان في زمن الخالد الشهيد المؤسس ياسر عرفات..

"بيان القاهرة 2" قفز كليا عن تحديد الموقف من هذه القضية، وتركها لمجهول "حسن النوايا"، رغم لا وجودها من حيث المبدأ، ما فتح الباب "لنوايا الشيطان" تتحكم في تفسير ما ترى أنه "حق وضوروة".

غياب الوضوح ومعه غياب "آلية التنفيذ"، يمثل أحد أهم ركائز الفشل السياسي لأي اتفاق، فما بالك باتفاق تجاهل كل تلك المسائل كي يصل الى خلاصات لا تنتج تنفيذا عمليا ناجحا لأي من بنوده، حتى وصلت المهزلة أن يتحول "النص" الى سخرية لا قبلها بعد "إختراع" منسق شؤون الارتباط مع الكيان الاسرائيلي، نجم فتح الحديث، حسين الشيخ بأن يضع معيارا خاصا بالاشارة الى أن التمكين المطلوب لم يصل الى ما نسبته الـ5% من المطلوب إثباته..هذه العبارة دون غيرها تكشف مدى العوار الفكري في مفهوم التصالح الوطني..

لو حددت فصائل بيان القاهرة 2 آلية تنفيذ واضحة، محددة بزمن، مع آلية رقابة (وهذا ما تم الاشارة اليه في مقالي اليوم التالي لتوقيع الاتفاق بعنوان "عن ردة الفعل الصادمة لاتفاق القاهرة2" (https://www.amad.ps/ar/?Action=Details&ID=202181)، لتصبح جزءا من آلية تنفيذ متفق عليها، ولا تترك مفتوحة أو حسبما يرى هذا الطرف أو ذاك، ومعها وضع قوة حماية للتنفيذ، من خلال لجنة مصغرة برئاسة مصر ليس للإشراف فحسب بل والمحاسبة وتحديد الطرف المسؤول عن العرقلة والتخريب..

رغم كل ما حدث، من بيانات فتحاوية تعلن "إنقلابا سياسيا علنيا" على جوهر اتفاق القاهرة 2، لا زال بقدرة مصر أن تفرض آلية تنفيذ ورقابة، وأن تضع ورقة محاسبة للخارج عن النص الوطني العام..

الفرصة قائمة رغم ملامح محاولات هروب فتح، عبر ما اعلنه 2 من أعضاء وفدها المحاور، اعلانات تنعي الاتفاق، لكن مصر مع غالبية الفصائل قادرة على

رسم "آلية عملية للتنفيذ والرقابة والمحاسبة"، قبل ان تصل المسألة الى لحظة انفجار تقود الى "ردة سياسية شاملة" تسمح لفريق تهويد المشروع الوطني بالنصر السياسي، ودفع قطاع غزة الى "خيارات مفتوحة" كلها تؤدي الى طريق "القسمة الكبرى عن شمال بقايا الوطن"..

ملاحظة: "صفقة نتنياهو" مع الأحزاب الدينية "الحريديم" تكشف عمق الفساد السياسي في المؤسسة الحاكمة..وزير يستقيل لحرمة السبت يوافق ان يصبح نائب وزير رغم منعه قانونا.. بيقلك دولة "ديمقراطية"..للفساد عنوانه بيبي!

تنويه خاص: غزة غرقت في "كبشة مطر"..شخص لقي حتفه بصعقة كهرباء نتيجة لذلك..طيب هاي المسوؤلية على مين..الغرق من فريق "التمكين" ام لا تمكين!

"تراجع أمركي بقيود"..والثمن المطلوب!

كتب حسن عصفور/ دون أن يخرج علينا أي من أعضاء الفرقة العباسية، ويترجم القرار الأمريكي حول السماح لمكتب منظمة التحرير بالعمل في واشنطن، وكأنه "نصر مبين نتيجة صمود ومقاومة وقوة"، فما حدث كان معلوما جدا جدا لكل من له علاقة بالحدث السياسي، وأكثر لهذه الفرقة التي تحلم ليل نهار بـ "نبش المشهد" علها تجد لها "نصرا"، ومع كل فضيحة - مصيبة سياسية ترتكبها هي ورئيسها، تقوم بإختلاق "نصر وهمي" وتسريبه لوسائل اعلام عبر "اسماء إعلامية مخابراتية" معلومة الوظيفة والمقابل، وآخرها "كذبة القرن"، بأن عباس رفض استلام مكالمة صهر الرئيس الأمريكي ترامب ومندوبه للسلام، غاري كوشنير، ثم انتظروا 24 ساعة لينفوا ذلك ..مناورة بحجهم السياسي الحقيقي"..

هذف الكذبة جاء لتمرير فضيحة عباس في مدريد وهو يتحدث عن "سلام تاريخي" برعاية ترامب، في حين هو قبل غيره يغلق كل أبواب الحياة عن قطاع غزة، وهو وهم يعلمون أن لا تسوية تاريخية أو مصائبية دون غزة، فعباس

وفرقته لم يعد لهم ما يقدمونه الكثير، بعد ما قدموه خدمة للمشروع الاستيطاني - التهويدي، وفقا لكلامهم وليس كلام غيرهم..

بقاء مكتب منظمة التحرير مفتوحا، هو جزء من "رغبة أمريكية" اصلا، فلا يمكنها أن تقوم بدورها في تمرير مشروعها التسووي، للمنطقة وحل الصراع الفلسطيني الاسرائيلي دون اتصال مع من يمثل الشعب الفلسطيني "رسميا"، حتى لو كان بقوة القهر القائم، ومكتب المنظمة مؤشر لذلك..وعليه كل حالة الغضب الكلامية والتهديدات الفارغة التي قالها بعضهم، مكتب عباس قبل مكتب ترامب كان يعلم انها "طق حكي"، فأمريكا تمسك بعنق هذه الفرقة من كل نواحيها..

لكن الجديد، الذي لم يكن سابقا في عمل مكتب منظمة التحرير في واشنطن، هو ما أسماه بيان الخارجية الأمريكية أنه سماح بـ"قيود"، هذا هو السياسي - القانوني المستجد، والذي يتطلب ان تخرج قيادة السلطة وتعلن لشعبها ما هي تلك القيود، وهل بالإمكان قبولها والتعايش معها دون ان تمس بالموقف السياسي المعلن، أم أنها ستكتفي بتمرير عبارة "السماح باستمرار فتح المكتب" وتتجاهل كليا "القيود"، وهي تعلم يقينا ان الإدارة الأمريكية لم تضعها لمخادعة المشرع الأمريكي، أو أطراف معادية للفلسطينين، بل هي تعلم يقينا مغزى ذلك التعبير..

توضيح "القيود الأمريكية الجديدة" هو شرط لا بد منه في العلاقة السياسية، وأيضا في احترام "المؤسسة الوطنية الرسمية"، مهما كانت "هزيلة وغائبة عن الوعي السياسي"، وكذلك إحتراما لحوار القاهرة وأطرافه، دون التوقف عن "حصرم" نتائجه التي كانت "منعرجا فضائحيا" في عالم السياسية..لكن أطرافه باتت واقعا قائما، بل وتحاول فتح "الرسمية"، ان تبدو وكأنها المنتصرة فيما كان..

اعلان هو بداية حسن نوايا من الفرقة العباسية مع شعبها، وانها تفتح "صفحة جديدة" كي تستعين به في مواجهة ما يعد من مشروع لن يكون بحده الأقصى مقاربا لأي من أدنى مشاريع العمل الوطني، فأي حل قادم سيكون على حساب جوهر المشروع الوطني، فلم يعد مجهولا كثيرا من ملامح تلك الصفقة..

الهروب من ذلك الاعلان سيفتح كل أبواب الشك الوطني، إن لم نقل الاتهام الوطني بأن هناك "صفقة عار كبرى" تمت من وراء ظهر الشعب وقواه

وممثليه، كمقدمة لمزيد من "تنازلات كارثية"..لذا المصارحة حتى بمرارتها وهزالتها خير من هروب لن يطول تعريته..

هل تبادر الفرقة العباسية وتكشف حقيقة القيود، أم تصر على ما هي عليه العمل دون إحترام للشعب وممثليه!

ملاحظة: مصر اقوى من الإرهاب..كم هم أغبياء عناصر "الشيطان السياسي" لو اعتقدوا أن من كسر عامود المشروع التقسيمي في المنطقة يمكن ان تهزه صغائر ارهابية!

تنويه خاص: لا تزال الهزة الارتدادية لبيان القاهرة 2 مستمرة..الغريب لا أحد متفق مع الآخر شو المتفق عليه وكيف!

تسليم المعابر .عبور لهزيمة "النكبة الثالثة"!

كتب حسن عصفور/ لن تتوقف محاولات البحث عن "منغصات" لعرقلة مسار التصالح الوطني الفلسطيني، وتجنيد كل "أدوات الشر السياسي - الأمني" لتخريب ما أنجزته مصر في اتفاق القاهرة بين حركتي فتح وحماس، نحو الخلاص من مسار كارثي سيطر على المشهد الفلسطيني، فتح كل الأبواب لخدمة المشروع التهويدي في الضفة والقدس، وحصار غير مسبوق لقطاع غزة..

"قوة الدفع" لتطبيق اتفاق القاهرة لا تزال لها الغلبة، رغم أن "حركة التشاؤم" بأن "ريما الفصائلية ستعود لعادتها الإنقسامية" لا تزال حاضرة، بل بعض من تزايد في رقعتها بدأ يتسع، لكن الحقيقة ستكون أقوى كثيرا من المظهر الخارجي، الذي ينحت في الصخر كي يضع كل ما يمكن وضعه لتخريب المنجز المصري أولا، والحمساوي ثانيا والفتحاوي بتردد ثالثا..

الأول من نوفمبر 2017، هو الإمتحان الحقيقي لترجمة اتفاق المصالحة، كونه المرة الأولى التي يتم بها موافقة حماس على تسليم المعابر الثلاثة التي تتحكم في حركة قطاع غزة للخارج، معبر رفح نحو الخارج عبر الشقيقة الكبرى، وكرم ابو سالم التجاري مع دولة الكيان ومعبر بيت حانون نحو شمال "بقايا الوطن"،

وتنازل حماس عن سلطتها التي تواصلت 10 سنوات ونصف تقريبا على المعابر لسلطة حركة فتح، يمثل الحدث الأبرز الذي يميز هذا الاتفاق عن كل ما سبق من اتفاقات، ما يكشف أن حركة حماس جادة بكل معنى الكلمة فيما وافقت عليه، دون إنكار أن بينها من لا يرغب ولا يريد ويعمل وسيعمل على تخريب ما يمكن تخريبه في المسار الجديد، لحسابات كلها "غير وطنية"..

وهو ما ينطبق على فتح التي تضم داخلها من يحمل كراهية جوهرية ليس لإتفاق مع حماس بل تكره أي اتفاق مع قطاع غزة، لحسابات لم تعد مجهولة، وهي على إستعداد أن تتعاون مع "أعداء الاتفاق الحمساويين وغيرهم لتشكيل تحالف شيطاني"..ومع ذلك وبحزم قاطع نقول لا عودة للوراء أبدا..

تنازل حماس عن سلطتها على المعابر الثلاثة لسلطة فتح، هو التغيير الأهم الحاسم في استمرارية المسار التصالحي، ولا يعني ذلك ان "السلاسة" هي التي ستكون الحاضرة الوحيدة، بل ستبرز ملامح "سوداوية"، قد تبدو وكأنها "النهاية"، خاصة وأن "تحالف الشيطان" سيعمل على تضخيم أي مظهر اختلافي في تفسير المتفق عليه، كما حدث مع رئيسة سلطة جودة البيئة التي تصرفت بلا أي مسوؤلية لا سياسية ولا أخلاقية عندما إختلفت مع ممثل حماس فغادرت قطاع غزة الى بلدها الأصلي نابلس..سلوك الأوجب ان تقال فورا عليه، وأن لا يرحب بها أو كل من يتصرف مثلها..

تسليم المعابر هو كسر حقيقي لمعادلة الانقسام، ويمكن اعتبار الخطوة ووصفها بـ"العبور الكبير" لهزيمة "النكبة الثالثة"، ورسالة سياسية أن لا عودة الى الوراء مهما كان من "منغصات" ومبيقات سياسية لتلك الفئة السوداوية المرتبطة بقوى التخريب العام..

ولأن الخطوة تمثل تغييرا جوهريا وعملا حاسما في المسار، فلا يجب أن تنجر اطراف الاتفاق الى أي من رد فعل "صبياني" قد يبرز خلال التنفيذ، فالمسألة ليس فقط "تنازل" عن سلطة ومناطق نفوذ بل عمليا نحن أمام تنازل عن ثقافة وسلوك تكرس طوال سنوات، وهو ما يستحق التصرف بمسؤولية تفوق المعتاد واليومي..

بالتأكيد، مصر بثقلها العام، دورا ومكانة وتاريخ، مترافق مع إعادة الوعي لدورها الإقليمي ومكانتها العالمية، يفرض عليها مسؤولية مضاعفة أن لا تسمح بالعودة للوراء، فالعملية إنطلقت ولا رجعة عنها، مهما واجهت من عقبات بعضها طبيعي نتاج "ثقافة سلوك" بين قطبي الأزمة، أو مطبات صناعية بفعل "تحالف الشيطان"..فمصر الثقل والدور والمكانة هي القوة الأهم ضمانا وتصويبا لإتفاق التصالح لأن يصبح واقعا وحقيقة ..ولا عزاء للشياطين كبارا وأقزام..

اليوم الأربعاء 1 نوفمبر 2017 هو علامة فارقة نحو تصويب مسار المشهد الفلسطيني مكسور الجناح!

ملاحظة: عزام الأحمد اعتبر أي مطلب برفع العقوبات عن قطاع غزة واعادة المسروق من الرواتب عمل "تخريبي"..هل يجرؤ الأحمد ان يطالب بتنفيذ ذلك على ذاته وموظفي السلطة مثلا لمدة 3 اشهر..المزايدة رخيصة كتير وتكشف عن كمية استخفاف نادر بوعي الناس!

تنويه خاص: استقبال يحيى السنوار وفدا من تيار الإصلاح الذي يقوده النائب دحلان رسالة تستحق الانتباه السياسي..ما كان سابقا من لقاءات لم يكن "حدثا عابرا"، للبعض أن يقف ويفكر افتراضا أن العقل لا زال يعمل!

تهديدات"خارج القدرة الأمنية" قادمة من رام الله!

كتب حسن عصفور/ آخر عنقود حلقة الذكر السياسي المطالبة بـ"نزع سلاح حركة حماس"، كان قائد الشرطة الفلسطينية في الضفة المحتلة، خرج بشكل مفاجئ لعقد مؤتمر صحفي، وأعلن بصورة قاطعة أنه لا يمكن للشرطة أن تمارس عملها في قطاع غزة، قبل أن يتم "نزع سلاح حماس"..

تصريحات نقلتها مختلف وسائل الاعلام الأجنبية الأساسية، وتعاملت معها باعتبارها موقفا رسميا من "المؤسسة الأمنية" الرسمية، إذ لا يجرؤ أي من افراد هذه المؤسسة النطق دون أمر أو موافقة من "رأسها العام" محمود عباس..لكن

المفارقة المثيرة للسخرية جدا، ان يتجنب اعلام الرئيس عباس الرسمي وخاصة وكالته "وفا" عن نقل تلك التصريحات"..ما يكشف أي "زمن كوميدي" نعيش!

كلام "اللواء حازم عطاالله"، جاء بشكل مفاجئ، حيث لم يكن هناك "سببا جوهريا" لعقد مؤتمر صحفي عالمي لقول ما قاله، سوى انه بإحياء قادم، وتدعيما للوزير الأول رامي الحمدالله، الذي إمتشق سيفه، وتحدث كلاما اصاب الجميع بـ"ضربة شمس" في فصل الخريف..

عطاالله، اللواء تحدث عن أنه لا بد من "نزع سلاح حماس"، ورامي يقول لا لاستلام المعابر الا بتسوية الملف الأمني وقطع دابر الفوضى في القطاع، وبعيدا عن قيمة تلك التصريحات، والغاية التي تحكم قائليها أو محركهم أي كان مكانه وموقعه، لم يتكرم كل من الشرطي برتبة لواء، او الوزير الأول في الحكومة العباسية، على الشعب الفلسطيني بتقديم "خريطة طريقهم" لنزع سلاح حماس" - إقرأ قطاع غزة بكل من فيه عدا فصيل عباس-، أو ما هو المقصود بتعبير وقف الفوضى في القطاع واستتباب أمن المعابر..

سنفترض أن ما يقال من هذه الفرقة "كلاما بلا غاية في نفس يعقوب"، وانها تصريحات بريئة جدا، لنقف ونفكر في بعض من التساؤلات حول سبل التنفيذ لتلك الرغبة:

** أليس من الأولى أن يتم الاعلان عن رؤية شاملة لكيفية ترتيب "أوضاع القطاع" أمنيا، وقطع "دابر الفوضى".

** ما هي السبل الكفيلة بنزع كل سلاح غير سلاح الشرطة العباسية أو اجهزة الأمن بفروعها، المختلفة..

**من هي القوة التي سيتم الاعتماد عليها للقيام بتلك الخطوات، خاصة وأنه لا عمليا أي أثر حقيقي للقوة العسكرية العباسية لتنفيذ واحدة من أخطر المهام في تاريخ السلطة، ما يطرح السؤال، هل يمكن استقدام قوة عربية ما لتنفيذ هذه "المهمة" لتعمل على ترتيب القطاع وتنظيفه وإعادة الإستقرار له بعد أن تخمد رأس الفوض وتنزع سلاح كل من ليس عباسي الهوى..

**ربما نجد أننا أمام قوة متعددة الجنسيات يمكن تشكيلها بقرار من مجلس الأمن لنزع السلاح "غير الشرعي"، وتعمل على حفظ النظام العام الى حين أن تتمكن قوى عباس الأمنية إدارة الأمر!

**هل سنكون أمام احتمالية أن تنقل كل القوة الأمنية التابعة للسلطة في الضفة، وربما في الخارج عبر وسائط نقل اسرائيلية للذهاب الى القطاع، والقيام بمهمة "تنظيف القطاع" من الفوضى والسلاح "غير الشرعي"..

**أم أننا أمام سيناريو أكثر "نقاءا"، هو أن يصدر الرئيس عباس بصفته "القائد العام لقوات الأمن والجيش والشرطة والبوليس والمباحث" مرسوما يطالب كل من يحمل "سلاحا غير عباسي - شرعي" أن يقوم بتسليمه تطوعا وطواعية الى أقرب مخفر للشرطة..وكل من يخالف الأمر سيعرض نفسه للعقاب..نداء أخلاقي جميل..

**ولنفترض مثلا، ان غالبية الفصائل، وفي المقدمة منها حماس وجناحها العسكري كتائب القسام، أعلنت موافقتها على "الأمر العباسي"، وقررت تسليم كل ما لديها من أسلحة ثقيلة وخفيفة، هل لنا ان نعرف ما هو مصير تلك الأسلحة التي تقدر بكميات هائلة وأنواع لا تملكها بعض الجيوش العربية..

**ولو أننا وجدنا حلا للمكان، هل سيتم تحويلها الى أسلحة للقوات العباسية أم سيتم التخلص منها عن طريق رميها في بحر غزة، أو مطالبة الأمم المتحدة تشكيل قوة خاصة للتخلص من تلك "الأسلحة غير الشرعية"، بعد أن يتم تقديم "كشف تفصيلي" بها للجانب الإسرائيلي عبر "غرفة التنسيق الأمني" العنصر الحيوي الوحيد من "آثار اتفاقات أوسلو"..

**بالتأكيد هناك القضية الأخطر على "أمن الشريك الإسرائيلي"، ما يعرف في الاعلام العبري بكل ألوانه، بقضية الأنفاق"..كيف يمكن الخلاص من هذه "الآفة اللعينة"، التي تمثل "قلقلا دائما" لحكومة اسرائيل..

أكيد نزع السلاح وقطع رأس الفوضى يتطلب أولا ردم تلك الأنفاق، فمن سيقوم بتنفيذ ذلك يا ترى..وهي مسألة أكثر صعوبة بكثير من قضية السلاح..

والى حين أن تقدم الفرقة العباسية المصابة برعب لا بعده من إستمرار الفعل التصالحي، رؤيتها الشاملة للشعب أو الى لقاء القاهرة القادم في 21 نوفمبر حول ما سبق، نتساءل، لماذا تستمر وزارات الحكومة العباسية في عملية الاستلام ويقف مندوبيها بعد كل عملية مع من سبق بالتقاط الصور التذكارية..وكيف لهم أن يرسلوا هؤلاء الى قطاع غزة، والفوضى تسيطر عليه والأمن مفقود وغائب قبل وصول قوات "حفظ النظام المجحفلة"..

بلا أدنى شك، هناك من لا يريد المصالحة ولا التصالح، ولا لو كان القرار بيده لما فكر لحظة في الاستمرار بهذه العملية، وهؤلاء من أطلقت عليهم مبكرا "تحالف الشيطان"، في مقالات سابقة متواجدين في طرفي المعادلة الانقسامية، فتح وحماس، وقوى إقليمية وادوات لدولة الكيان، لكن الأبرز أن الكتلة الرئيسية في حماس وخاصة جناحها العسكري "القسام" تذهب بحماس كبير نحو إنهاء رحلة الكارثة الوطنية، بعد أن أدركت متأخرا وبثمن باهظ وكبير ولا تسامح عليه، انه لا بد للجريمة الوطنية أن تنتهي..فيما الكتلة الرئيسية في فتح وخاصة أجهزتها الأمنية تعمل بكل السبل لفرملة الاتفاق..اسبابا وذرائع وحجج وقول على قول علها تحقق أمنيها بأن لا يحدث التصالح..

السؤال: هل ينجح التحالف الشيطاني في تخريب العملية التصالحية، نعم وممكن وربما، لكن الثمن المدفوع على المخربين سيكون غير محسوب..ثمن "غير مسبوق"، كما يحب الرئيس عباس وفرقته القول..وفي قادم الأيام كثيرا مما ينكشف!

ملاحظة: تصريح الرئيس عباس بأن القيادة الفلسطينية تقف مع السعودية ضد التهديدات الخارجية شو ثمنه بالكو..السيسي قدم درسا في كيفية التعامل مع أزمات مشتعلة بسبب أو بدونه..منيح يتعلم البعض لو في قدرة على التعلم!

تنويه خاص: سؤال من أحد المتابعين لإحياء ذكرى الخالد أبو عمار في قطاع غزة..هي الضفة الغربية مش حتتذكر الذكرى..أم تكتفي بمشاهدتها في غزة..جد سؤال مش بريء أبدا!

"حديث الشيخ" يكشف "قيود" أمريكا على السلطة ورئيسها!

كتب حسن عصفور/ بسرعة برقية، وقبل أن تصاب واشنطن وتل أبيب بدهشة أو مفاجئة سياسية، لخلو بيان مركزية فتح الصادر في ليلة 25 نوفمبر بعضا مما كان يجب أن يقال، ذهب حسين الشيخ، عضو اللجنة المركزية ومنسقها مع سلطة الاحتلال، الى مبنى "التلفزيون الرسمي"، ليتحدث حديثا يستحق قراءته مرارا، ليعرف الفلسطيني كم ان "المصالحة الوطنية" ليست جزءا من السياسية الفتحاوية والرئيس محمود عباس، سوى بمدى تناغمها مع الحركة السياسية الأمريكية..

متابعة للحديث وتوقيته عملية مترابطة، حيث تحدث حسين الشيخ في كل ما لا يمكن أن يكون جزءا من "بيان" رسمي، سمح له أن يستغل وسيلة اعلامية، تسمى "زورا سياسيا" بأنها مؤسسة وطنية، وهي خلافا للمسمى ليست سوى مؤسسة من مؤسسات اعلام الرئيس الخاصة، ترتبط به وبمكتبه، وتلك ليست المسألة، لكن الرسالة الأبرز ما قاله الشيخ من حديث مطول..

اختيار الشيخ تحديدا لكشف "قيود" فتح وعباس الجديدة حول "مصالحة" هي رسالة بالغة كونه منسق الارتباط مع دولة الكيان، وصاحب الرسائل المرسلة لها في كل ما يتعلق بحرب السلطة على قطاع غزة، وأبرزها رسائله الى نظيره الاسرائيلي منسق نشاطات دولة الاحتلال يوآف مردخاي، في شهر أبريل الماضي، التي طالبت وقف كل إمداد كهرباء أو غاز أو بترول الى غزة حتى تعود "حماس" الى رشدها..

"حديث الشيخ" أو ما يمكن اعتباره "حديث الإفك" السياسي، كشف كل ما هو مستورا، فيما سيكون قادم الأيام، حيث ان لا مصالحة سوى بتمكين فتح وحكومتها، بشكل مطلق من كل اركان الحياة في القطاع، ولا انتقال من مربع الى آخر سوى بأن يتم التأكد الكامل من صحة الانتقال، أي لو أصيب وزير بمرض مفاجئ اقعده عن الحركة لمدة شهر مثلا تتعلق عملية "التمكين" الى أن تعود للوزير صحته، و"يتمكن" مما له في القطاع..

نظرية التمكين المستوحاة من النظرية الإخوانية، خدعة سربتها الإدارة الأمريكية، الى فريق عباس كي تصبح "قميص عثمان" كي لا تلتزم بالمسار التصالحي كما يجب أن يكون، الا ضمن موسيقاها الخاصة..

ولأن الشيخ لم ينطق عن هوى، فهو فتح للمرة الأولى كل ما تريده أمريكا واسرائيل ومعهم عباس من سلاح الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة، وتحدث "بطلاقة" غير مسبوقة، أزاحت كل التباس تحدث عنه بعضا من أعضاء مركزية فتح حول "سلاح المقاومة"، بأنه ليس خاضعا للنقاش في المرحلة الحالية، حتى جاء الشيخ ليقذف بتلك الأقوال الى "سلة المهملات"، وأعلن صراحة، لا يوجد شي اسمه "سلاح المقاومة"، وعليه يجب أن يكون كل السلاح تحت سيطرة السلطة، باختصار ودون تكرار لشرح سابق، اصبح الشرط العباسي المترجم من اللغتين العبرية والانجليزية، لا مصالحة ولا تصالح قبل مصادرة كل الأسلحة التي تملكها الأجنحة العسكرية، وفي المقدمة منها كتائب القسام وسرايا القدس..

شرط لا يمكن لجاهل أن يراه منطقيا أو عمليا أو لأي كان القدرة على تحقيقه، حتى لو افترضنا أن سلطة فتح ستستعين بقوى عسكرية خارجية، موقف لا يحتمل تفسيرا سوى أن المصالحة لا تطرق الباب الفلسطيني بعد..

الشيخ، قالها قاطعة، لا عودة للمجلس التشريعي قبل الانتخابات، رغم أن بيان القاهرة 2 قال غير ذلك، أي أن عباس يعلن صراحة ممنوع أي رقابة أو مساءلة لو رغبتم بمصالحة، فالرسالة هنا قاطعة، لا سلطة انتقالية سوى ما يقرره عباس، ماقاله الشيخ صراحة أن التفعيل بيد الرئيس عباس حصرا..

وفيما يمكن اعتباره "مفاجأة سياسية" يعلن الشيخ رفضهم لتشكيل "حكومة وحدة وطنية"، ودون أن يكشف لما سبب الرفض وما هو مبرره السياسي، يمكن الاستنتاج أن امريكا واسرائيل ترفض مشاركة حماس أو من ينوب عنها في أي حكومة قادمة، وعليه لا يسمح بتشكيل حكومة تقررها الفصائل، شرط أعلنه مبعوث الرئيس الأمريكي لعملية السلام غرينبلات، والغريب أن تسارع فتح بلسان "المنسق" الشيخ بتبني هذا الموقف دون أن تنتظر حتى زمن البحث للحكومة..ويبدو أن الأمر كان ناهيا لعدم تفسير بيان القاهرة 2 تفسيرا مزعجا في تل ابيب..

الشيخ أعلنها أن لا يمكن مناقشة أي ملف آخر سوى بعد الإنتهاء من ملف "التمكين الأمني" في قطاع غزة، وارتباطا بما تحدث عنه من مصادرة كل سلاح غير سلاح فتح وعباس، فذلك يعني أن لا بحث في أي ملف حتى يستجد جديد..

دون إطالة، فتح وعباس عبر حسين الشيخ، تعلن وقف حركة التصالح، عمليا، والغاء بيان القاهرة 2 رغم مصائبه، وأن اي نشاط جديد مرهون بموسيقي أمريكية، فالقيود التي فرضتها واشنطن لاستمرار عمل مكتب منظمة التحرير تبدأ من هنا..

فتح وعباس، لم تهين الشعب الفلسطيني بما أعلنه الشيخ فحسب، بل هو "إهانة سياسية" للشقيقة الكبرى مصر، وكأنها أحد أشكال اضعاف الدور المصري المتنامي اقليميا، في تناغم غريب مع الفعل الارهابي في سيناء..

الشيخ أعلنها صراحة، لا مصالحة الا عندما يقرر الرئيس عباس وتقرير الرئيس مرهون بتقرير امريكا وتل أبيب..وتلك مرهون بحركة التسوية التي يتم الإعداد لها!

الرد على الشيخ لا يجب أن يكون عبر بيانات وندوات، بل بخطوات عملية تبدأ في قطاع غزة، بدعوة وطنية لعقد لقاء أطراف بيان القاهرة 2 لبحث آلية الرد على "حديث فتح والشيخ"..

الرد ليس معقدا، ولكن يجب دراسته وطنيا والتنسيق مع الشقيقة مصر حوله، وأن تبدأ عملية مواجهة التخريب دون إبطاء..

ملاحظة: لماذا أصيبت حركة فتح بالصمت المطلق في بيانها الأخير حول الشرط الأمريكي لاستمرار عمل مكتب منظمة التحرير..بيان امريكا واضح عمل بقيود، بيان فتح معوش خبر..بس الشيخ طلع أهم وكرها كر في تلفزيون عباس!

تنويه خاص: نصيحة لقيادة حماس أن تعيد مراجعة تثقيفها الداخلي..تعليقات عناصرها في الضفة والقطاع كانت شبه موحدة بعد الحادث الارهابي في مسجد الروضة..لا تتوهموا بما تقوله وسائل اعلام قطرية!

حكومة "ملتبسة" الفهم والمفاهيم!

كتب حسن عصفور/ لا يحتاج الإنسان الفلسطيني كثيرا من الجهد، ليقرر ان "الوزير الأول" في حكومة الرئيس عباس ومن معه من فرقة النجاح الوزارية، أكثر من اصابهم الضرر الشخصي نتيجة عملية التصالح السائرة، منذ توقيع اتفاق القاهرة 1 في 12 أكتوبر 2017 بين قطبي الانقسام فتح وحماس..

ولم يتوان رامي وفرقته الوزارية في التعبير المتلاحق لوضع "المطبات" الصناعية أمام أي تقدم يذكر، او محاولة الظهور بأن هناك تقدم يسير نحو وضع نهاية الكارثة الوطنية الكبرى "الإنقسام"، بصفتها المفتاح الأساسي لتمرير المشروع التهويدي على حساب المشروع الوطني الفلسطيني..

رامي وفرقته استبق أي من اعضاء "القيادة الفتحاوية" لترجمة رغبة الرئيس محمود عباس، لعرقة حركة المسار التصالحي، ووضعها في سياق الحراك السياسي الأمريكي للتسوية، هو وقبل الشيخ والأحمد، من تحدث عن سلاح الفصائل ولا شرعيته، بل ولا مكان له، وهو من تحدث أن لا قوة لغير قوة "الحكومة والرئيس"، في رفض اي دور مرتقب للمجلس التشريعي (عداء منطقي جدا ومفهوم أيضا من فرقة تفعل ما تريد بلا حسيب أو رقيب)، هو أول من وضع عصا الموظفين في دولاب التصالح، بتكرار الحديث عن لا مكان لموظفي ما بعد 2007، وهو من سبق الجميع بالحديث عن "المؤسسة الأمنية" الخاضعة له وليس لغيره..

وأخيرا، وفي تزامن سياسي خبيث المقصد، مع وصول الوفد الأمني المصري الى قطاع غزة، وبعد لقاء نائب رامي زياد أبو عمرو، أصدرت الحكومة قرارا "فنكوشيا"، تعلن فيه عن عودة كل موظفي السلطة ما قبل عام 2007 الى العمل، قرار تعلم يقينا أنه ليس سوى "قنبلة صوتية"، هدفها الإزعاج والتشويش لا أكثر، كونه غير عملي ولا واقعي في المرحلة الراهنة، ولذا سارع رامي بعد الوقفة العامة ضد "القرار الفنكوشي"، الى كتابة تصريح "توضيحي" اعاد الأمر الى سوء فهم "الشعب"، وأن الاصل هو أن يكون العودة حسب الحاجة، وكما يقرر الوزير أو رئيس السلطة المعنية..

دون كشف تناقض القرار والتراجع عنه، وما يحدث من حركة تغيرات وتثبيات مع الإدعاء الفتحاوي بأن التمكين لم يتجاوز الـ5 % وسذاجة القول واللغو، فالقرار عرى كليا الكلام الفتحاوي، لكن الأهم كشف أن وضع العقبات سمة "واجبة" من فتح وحكومتها امام المسار التصالحي لحساب غير فلسطيني.

بيان رامي التراجعي يحمل كل أشكال الإدانه له ولبيان الحكومة، ويكشف انه وليس غيره من لم يقرأ البيان اساسا، وليته يقارن الأصل بما أصدر لاحقا، كان له أن ينال "الإحترام المؤقت" لو إعترف بأن البيان حمل تسرعا وخطأ سياسيا، والتراجع عنه أو توضيح مقصده حق للشعب، فالتراجع عن الخطأ فضيلة والمضي به نقيصة، بدلا من التراجع تحت الضغط وتفسيره بسوء فهم الآخرين، فتلك إدانة مركبة لا أكثر..

من المفارقات التي لا تراها سوى في حالنا الفضائحي، ان رامي الحمدالله، عندما عقد أول لقاء للحكومة في قطاع غزة لم ينبس بحرف عن أي عقبة، أو هدد بما يهدد به من شمال بقايا الوطن، وقد يكون لذلك مبرر انساني ناتج عن خوف مركب نتيجة ما سبق ان تعرض له من حصار في قطاع غزة، قبل القطعية الطويلة..لكن ما لا يدركه رامي أنه مسمى وزير أول لـ"حكومة توافق"، وليس حكومة لفصيل أو لشخص أو للرئيس، وإلا لتسمى حكومة فتح أو حكومة الرئيس بدلا من اسم مزور إسمه "حكومة التوافق الوطني"..

والأهم، من المفترض ان لا تكون هذه الحكومة جزءا من الحديث عن تنفيذ الاتفاقات كونها جهة تنفيذية لاي اتفاق، وهي ليست طرفا بل منفذا، وعليه ليس من حق رامي أن يزج بمواقفه الخاصة في أي شان حواري وطني، فهو لا يملك اي صفة مطلقا للحديث عن سلاح الأجنحة العسكرية، لا دورا ولا مهاما، ولا يحق له إطلاقا التدخل في عودة المجلس التشريعي للعمل او لا يعود، وكذا قضية الموظفين، فهو جهة تنفيذية لاتفاق القوى والأطراف الوطنية..

ولأنه يخلط بين طموحه الموعود بغير حق والواقع القائم، يفقد القدرة على التمييز بين كونه موظف عام بدرجة وزير أول وطامح لمنصب الرئيس القادم..

خلط آن أوان إسكاته كليا، وأن يقال له ولكل العاملين معه، ان لا صوت لك فيما يخص المسار التصالحي، انت حتى ساعته ليس سوى جهة تنفيذ للمتفق عليه،

وعندما يطلب منك رأيا عن مسار تنفيذ المتفق تتحدث به، وغير ذلك ليس لك دورا سوى العمل التنفيذي الحكومي..نقطة!

ملاحظة: كشفت الحركة التصالحية كم أن حركة فتح لم تعد على قلب رجل واحد، هناك قلة خطفت موقف الحركة الوطني لصالح رغبات رئيس الحركة..قارنوا تصريحات الشيخ والأحمد مع تصريحات العالول والقدوة واشتية وأعضاء آخرين..الحقيقة مرة بس هي هيك!

تنويه خاص: اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني يوم لتذكير العالم أن دولة الاحتلال خطفت قرار التقسيم دون أي عقاب..جريمة مركبة مستمرة منذ 1948!

"خطاب رئاسي مسجل" ما قبل "الهبة الغزية"!

كتب حسن عصفور/ هو دوما دون غيره، من يستطيع أن يقلب "المعادلات المعلبة" او التقديرات الخنوعة"، ويأتي بما ليس في حسابات الممكن، ليمنحه بعدا من مكانة المستحيلات..إنه قطاع غزة الذي خرج يومي الخميس 9 نوفمبر، ويوم السبت 11 نوفمبر في "انتفاضة عشق وطنية" لفلسطين وقائدها التاريخي، مؤسس الكيانية الوطنية المعاصرة ياسر عرفات، وتمسكا بـ"الشرعية الرسمية" كان من كان بها ، إسما ومسمى..

يوم الخميس قالت بعض من جماهير القطاع كلمتها، أن فلسطين خارج تصنيفات البعض "المقولب"، ويوم السبت جاءت "الهبة الشعبية الغزية" لتعلن بلا أي التباس أن الرهان على "سرقة الشرعية خاطئ"، مهما أصيبت من وهن وهزال سياسي أو شخصي، جموع، ومن البوابة الجنوبية لفلسطين تعلن حمايتها للشرعية الوطنية..وقبلها حمايتها للمشروع الوطني الفلسطيني وجداره الواقي منظمة التحرير، التي تمثل رأس الحربة لصون مكتبسات الكيونية السياسية، التي رسخها الخالد ياسر عرفات، فكانت هبة العشق الغزية له ولحلمه ومشروعه الوطني العام..

السبت، 11 نوفمير 2017، كانت فلسطين، ومن حولها مع دروس غزية اعتقد البعض أنها "ذابت" وسط ركام الانقسام الكارثي، وأن "الخنوع السياسي" اصبح سمة وحاضرا، كان ردا متعدد الرؤس ذلك الحدث الغزي الكبير، أن قاعدة الدولة الفلسطينية تبدأ من هنا، وأن القطاع عصي على الخطف بكل أبعاده..

"هبة القطاع"، يوم 11 نوفمبر 2017 تعيد للذاكرة تلك "الهبة" التي خرجت في القطاع في ذات يوم 11 نوفمبر 2007 ولذات الذكرى العرفاتية، رحيل الخالد، خرجت جموع القطاع حينها في مشهد قد لا يتكرر كثيرا، وأن ما كان يوم السبت ليس سوى يسير منه، بعد انقلاب حماس بأشهر معدودة، خرجت ليس عشقا في الخالد فحسب، بكل ما له من عشق أزلي في الوجدان الشعبي، بل لتقول أن "الشرعية الوطنية" هي جدارنا العالي للتحرر الوطني، ولا سبيل عنه ولا غيره سبيلا.. رسالة قابلتها حماس في حينه بالرصاص في ظل سيطرة "غيبوية القوة والغشاوة السياسية" على من إعتقد واهما أن القطاع دان له بالقوة الجبرية..

رسالة الهبة الغزية الجديدة، رسالة مكررة أيضا، ليس لما كان فحسب، لكنها لمن اعتقد ان القطاع خارج الحسابات السياسية فتعامل معه وفقا لنظرية "ساعي البريد"، وقد اكد تلك الحقيقة ذلك الخطاب المسجل للرئيس محمود عباس، رئيس فتح، التي نظمت المهرجان الشعبي الكبير، خطاب يكشف كيف تعامل عباس ويتعامل مع قطاع غزة..

مراجعة للخطاب، لن تجد به تحية حب أو تقدير أو مجاملة خاصة لعشرات ألاف من شاركوا في الهبة الغزية، خطاب تحدث بكلام "معلب"، خارج الإحساس الإنساني، يقول كلاما خارج سياق حركة الحضور المدوية، روحها تعانق السماء وخطاب عباس يبحث دهاليز ازقة للمرور..

أن تخاطب تلك الجموع بلغة "المأكولات المعلبة"، دون أن تقدم لها أي من تصور حقيقي لكسر "جدار خنقها"، بل تؤكد أنك تبحث فقط "تخفيفا لمعاناة" أهل القطاع، وايضا تذكرها مشروطة بأن يركع الكل الوطني لرغبتك الخاصة، وتطهير قطاع غزة من "السلك للسلك ومن البحر الى الحد"، من اي بندقية تعتبرها "مشبوهة" بمحاولة الرد على المحتلين والغزاة، ذلك لا يقدمه أو يقوله سوى من يعيش "غريبا" عن شعبه وأهله!

لنظن، وغالب الظن "إثم"، ان عباس تفاجئ من "الهبة الغزية" حضورا وتمسكا بالشرعية، وأنها ليس كغيرها من "مناطق" تفترض منك الدفع المسبق للولاء اللاحق، والشرعية الرسمية لها إيمان ومبدأ وليس منحة مشروطة، ولذا كان الخطاب بكل تلك "البرودة الوطنية" وخارج السياق، الم يكن أجدر بك أن تعمل ملحقا "خطابيا" تعلن أن للهبة الغزية عليك حقا، وأن كل ما كان منك من إجراءات وهروب بات من الماضي، وانك في طريقك للعودة الى مقرك حيث الخالد كان يخاطب عالمنا منه..

الهبة الغزية، التي لم تنتظر لا حمدا ولا شكورا كونها واجب وحق للمشروع وللشرعية، وقبلهما لذكرى "اب الوطنية المعاصرة" ياسر عرفات..الهبة الغزية تعلن أن "أمن الرئيس" ليس حرسا وبندقية كما أخبره بعضا منهم، بل هو ذلك العمق الشعبي الكبير، الذي لن تراه في أي من منناطق غير القطاع..

الهبة الغزية في ذكرى الخالد، رسالة حب لمن يريد القطاع، وستكون سيفا حاسما لمن يدير ظهره لأهل القطاع..الدروس أعمق كثيرا من مشهد راعهم الحضور، وتمترسوا حد الانبهار وكفى..لكنها رسالة تعلن أن القطاع ينتظر شرعيته، فهل تدرك هي ذلك أيضا وتعود اليه رافعة رأسها من "ذل سياسي" طال أمده..

تلك ما يجب أن يراه البعض في "هبة أهل القطاع"، دروسا سياسية وليس هتافا وشعارات!

ملاحظة: مجددا نكرر التحذير بأن لا تعبثوا بأمن المخيمات لحسابات خاصة..كفاهم ما دفعوا ثمنا بجرائم حرب ارتكبها بعضا من عربنا وآخر من عدونا القومي!

تنويه خاص: كل الطرق تؤدي الى ارسال "بيبي وحرمه" الى مقصلة "العدالة" الخاصة بالكيان..ملف الفساد فاق الممكن الممسوح ..السؤال مش متى يرسل بل من سيكون معه من "الجهات الفلسطينية" يا ترى ..حزر فزر!

"رسائل سعودية" عبر سعد لجدول أعمال لبناني!

كتب حسن عصفور/ وأخيرا ظهر "سعد" بعد أن أصبح" "النجم الأول" للمشهد السياسي اللبناني والإقليمي، وكسر كل الأرقام القياسية في تداول شخصية سيطرت على غيرها من "احداث نارية" في المنطقة، فرض إسمه أن يكون "خبرا متلاحقا في كل ما يحمل تعبير "وسيلة إعلامية"، ليس في بلده الأصلي لبنان، بل في كل عالمنا المعاصر، وبكل لغات الكون، تحول الى حيث لم يعلم الى "رمز" بعضه ايجابي محب، وبعضه "مناكدة سياسية" علانية، صوره تحتل شوارع لبنان، شعارات متلاحقة أعيدوا سعد..أطلقوا سراح سعد، وينك ياسعد..بنحبك يا سعد..

بعد اسبوعين، تقريبا من "الاستقالة الحريرية"، دون نقاش كيف ولما ولشو، أطل "سعد" عبر مقابلة ستكون "تاريخية" كما وصفتها المذيعة المتألقة بولا يعقوبيان، وهي حتما ستكون، مقابلة يمكن القول عنها كل شي، وفقا للموقف السياسي لهذا الطرف أو ذاك، وشخصيا أعترف أنها المرة الأولى لي كسياسي الاستماع الى مقابلة كاملة لسعد الحريري، ولذا لن أتوقف عند "لغة الجسد" وغياب ساعته والارهاق الذي اصابه، كما حاول بعض "أعداء السعودية" وليس محبي سعد، القول..

سعد الحريري، كشف بشكل واضح أن استقالته ليست نهائية، وأنه يعلم يقينا كل البعد الدستوري الذي يحيط بها، لكنه، وبعد كل عبارات "الإنشاء اللغوي" أو "الإنشاد السياسي" في حب لبنان ومصلحته، وحرصه عليه، وأن ما كان يمكن أن لا يكون، اشار من طرف خفي الى أنه على "إستعداد للتضحية بشخصه وماله من أجل لبنان"، بشرط..ومن هنا تبدأ رحل الحوار القادم..

سعد قالها صريحة، عودته عن الاستقالة رهن مبدأ "سياسية النأي بالنفس" اللبنانية عن الصراعات في المنطقة، هو مصطلح لبناني خاص، يقول على كل طرف لبناني أن لا يكون "أداة لتنفيذ جدول أعمال لطرف ما في بلد عربي وضد بلد عربي ما"..

الشرط المركزي اصبح لـ"عودة الحريري" الى دارة الحكومة هو توقف "حزب الله" عن "الشراكة العسكرية" مع إيران في عدد من البلدان، وتحديدا اليمن وأقل

سوريا والى حدا ما العراق، رغم أن الأخيرة ليس له أي حضور عسكري، بل العكس القوة أساسا لمن بات "صديقا طارئا للسعودية" مقتدى الصدر..

كانت "المفاجأة الذكية"، أنه لم يتطرق مطلقا لمسألة "سلاح حزب الله" في لبنان، كونه يعلم علم اليقين أن الاشارة لهذه القضية تعني خسارته غالبية أهل لبنان وشعوب المنطقة، كونها ترتبط بالمواجهة مع العدو القومي اسرائيل، خاصة وأن "سلاح حزب الله" ليس جزءا من "المعركة السياسية الداخلية" في لبنان، ولذا وضع سعد حدا فاصلا بين "سلاح الحزب ضد اسرائيل" ووظيفة الحزب وسلاحة خارج لبنان..

"النأي بالنفس" اللبنانية، هي الرسالة السعودية المركزية التي أرسلتها عبر سعد الحريري، ولا تحتاج لجدل ونقاش، فهذا هو الموقف الرسمي العلني للمملكة، إعادة ترتيب "المشهد الداخلي" وفقا لسياسة "إعادة ترتيب التحالفات" في المنطقة، نحو دور سياسي مركزي إقليمي، يتمكن لاحقا من أن يكون "حاضرا" في مشهد عالمي..

نتفق أو لا نتفق على ما حدث، لكن ما لا يمكن تجاهله أن "النقاش اللبناني الداخلي" ما قبل مقابلة "سعد"، لن يكون كما "بعدها"، ولن تستمر ذات "فزعة الحب والعشق المفاجئة" لـ"سعد الحريري"، وستبدا حركة "التكتلات" في إعادة "التموضع" على قاعدة "الشرط المركزي الجديد" لجدول أعمال القوى كافة، "النأي بالنفس اللبنانية"..

كثيرا ما طالبت قوى وأطراف من حزب الله الكف عن لعب أدوار هنا أو هناك، خاصة في سوريا لحسابات اصطفاف إقليمية، ولم تنجح بل العكس كانت الغالبية اللبنانية والعربية مع الحزب في سوريا كون المؤامرة علانية وجزء من مشروع لتدمير المنطقة، خلافا للموقف من اليمن..

المسألة الآن ستنتقل الى مرحلة جديدة من النقاش، لن تكتف بالأسئلة عن "حرية سعد" ومكانه وظروف "إختطافه"، فتلك مسائل لن تعد الى ما كانت عليه، وقد تكون المفاجأة الكبرى التي تهز أركان البعض، هو أن يرأس سعد الحريري "وفد لبنان" الى الإجتماع الوزاري العربي الطارئ الأحد 20 نوفمبر الذي دعت له العربية السعودية..

لبنان عاد ليكون "مفتاح" ترتيب التحالفات العربية، ومحطة "إصطفاف" للمرحلة المقبلة في المنطقة، وإنعكاس لمراكز القوى التي بدأت تتصارع على "حجم النفوذ" و"قوة الدور"، وعل السعودية في عهدها الجديد تعيد رسم ملامح تحركها بعيدا عن "المال سياسي" فحسب، بل بحسابات استخدامه لبناء سياسي لم يكن في مراحل سابقة بهذه "العلانية"..

"سعد" لخص رسالة "السعودية"..فهل تكتمل أم تتعثر وتقود المنطقة الى ما بعدها، حسابات نعلم بدايتها وتبقى نهاياتها مجهولة..

بالمناسبة، ليت محمود عباس وفريقه "الجهول" يدرك، أن "سلاح الفصائل الفلسطينية" في قطاع غزة، أقله، لن يكون وفقا لرغبات "غرفة التنسيق الأمني"..سعد تجنب الاشارة لسلاح حزب الله المواجه لاسرائيل رغم انه سلاح دولة كامل.. سلاح المواجهة غير سلاح الجريمة يا مرتعشين!

ملاحظة: درس اعلامي خاص، فرضته محاورة سعد، الاعلامية يعقوبيان، أن الحوار والرسالة هي الأصل..حاورت بـشراسة"، قاطعته حاصرته..كل ما فعله "خليني أكمل"..معقول يفهم بعضهم رسالة الاعلام!

تنويه خاص: أهالي مانيلا أعادوا للعالم مشهد "الحذاء للرؤساء الأمريكان"، رفعوه في وجه ترامب دون ضربه..صحيح هل مسموح الحديث عن "ضرب رئيس بالحذاء" في اعلام السلطة..أم ان حادثة مارس 2003 لا تزال حية!

"سلام تاريخي" مع العدو يحتاج الى "صلح تاريخي" مع الشقيق!

كتب حسن عصفور/ في تزامن "مثير" مع اليوم الأول لحوار القاهرة 21 نوفمبر 2017، بين فصائل العمل الوطني نحو وضع نهاية لـ"الصراع السياسي" الداخلي، وما أنجبه من إنقسام كارثي، خرج الرئيس محمود عباس ليعلن من العاصمة الأسبانية ومن مقر برلمانها في ذكرى انطلاق مؤتمر مدريد 1991، عن إستعداده "لـ"صناعة سلام تاريخي" مع اسرائيل برعاية الرئيس ترامب..

الإعلان العباسي، حمل كمية مفاجآت سياسية ربما لم تكن معلومة لأي من أطراف فرقته، وحاول أن يستلهم "المنهج الساداتي"، عندما ذهب الى الكنيست الاسرائيلي والقى خطابه الأشهر، في يوم ذكراه التي صادفت تصريح عباس أيضا..

أولى المفاجآت العباسية، انه تحدث، في ذات الوقت، الذي أعلن رأس الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب، بيبي نتنياهو، انه لم "يعثر بعد على سادات فلسطيني"، فهل جاء ذلك العرض العباسي مصادفة ام رسالة..

وثاني المفاجآت، العرض العباسي تحدث عن "سلام تاريخي" برعاية أمريكأ، بعد أن أعلنت واشنطن عن إغلاق مكتب منظمة التحرير، حتى لو انها لم تنفذ قرارها بعد، لكن الروح الإغلاقية حاضرة، قال بعدها بعض من أفراد "الفرقة العباسية"، انهم قطعوا الاتصالات مع أمريكا، ورغم معرفة كل طفل فلسطيني، أنهم "كاذبووووون" وجدا، لكن الإعلان السياسي بذلك شكل "إهانة" ليس لمن قال عن قطع العلاقة، بل للناطق باسمه، الذي تحدث لحظات قبل "الإعلان" عن تحذيره لأمريكا من خطورة فعلتها..

والمفاجأة الثالثة للتصريح الغريب، انه يأتي وكل أطراف الكيان لا يقيمون وزنا لأي من تصريحاته حول "السلام"، فحكومة الكيان تتصرف كما يحلو لها، تهوديا واستيطانا وقتلا، وحصارا وكأن السلطة ورئيسها وكل ما بها، "شبح كياني" بلا قيمة ولا وزن، ولم تعد تهتز لأي من تصريحات "اللغو الكلامي"، وآخرها "كذبة نوفمبر الفتحاوية"، عندما خرج أحد المتحدثين باسمها ليعلن ان ما يحدث في القدس سـ"يفتح باب جهنم على اسرائيل"، فكانت أن ضاعفت من ارهابها هدما لمنازل، وتعزيزا لوجودها التهويدي..

لم تكلف حكومة بيبي خاطرها بالرد على تصريح تعلم يقينا، أنه لا يساوي أن يفكر به أي من ناطقي دولة الكيان، مستندين الى المثل الشعبي الفلسطيني "اللي بيجرب المجرب عقله مخرب"..فهؤلاء منذ سنوات وهم يبحثون "فتح باب جهنم على اسرائيل"، لكنهم عمليا يفتحونها على الشعب الفلسطيني، كتعويض لعقدة نقص باتت داخلهم..

أما "المفاجأة الكبرى" فيما قاله عباس، هو أنه يتحدث عن قدرته على صناعة "سلام تاريخي"، وبرعاية أمريكا (لازالت له الأم الحنون رغم كل ما تفعله به)، متجاهلا بشكل مريب، ان السلام - الصلح التاريخي مع دولة الكيان لن يكون في جزء من الضفة، بل هو ملك للشعب الفلسطيني، وأن صاحب القرار هي المؤسسة الوطنية، وليته يتذكر كيف صارت عملية مناقشة اتفاق أوسلو، الاتفاق الذي فقد ظله منذ زمن بعيد وبعد لقاء عباس شارون عام 1995، في القيادة الفلسطينية ومؤسسات منظمة التحرير، وقدرة الخالد على شرح الاتفاق، الذي كان "صدمة سياسية" إقليمية - دولية وليس فلسطينية فحسب..

أي سلام تاريخي مع اسرائيل، والرئيس عباس لا يجرؤ أن يزور قطاع غزة، ولا يمكنه أن يفعل شيئا بها دون موافقة من يحكمها فعلا..

أي سلام تاريخي يمكن ان توقع عليه يا سيادة "الرئيس العام"، وأنت لا تعرف ما تريد حقا، هل تريد قرار الأمم المتحدة رقم 19/ 67 لعام 2012 حول دولة فلسطين، بكل ما به، ام تريد حلا يقتطع ما نسبته الـ7% من الضفة لتقديمها "جائزة ترضية" لدولة الكيان، ومعها موافقتك على أن البراق ساحة وحائط هو "مكان مقدس لليهود" ومن "بقايا الهيكل"، وهي المنطقة الأكثر حساسية للفلسطيني الوطني، مسيحيا كان أم مسلما، ومن أجلها وليس غيرها إختار القائد المؤسس ياسر عرفات الشهادة، أتذكر قولته الشهيرة التي أصابتك حينها بالرجفة السياسية، واصابك نوع من "الهستيريا" - عالقدس رايحيين شهداء بالملايين - ..

لك الحق أن تشدو كما تحب في اي كلام، ما دام كلاما لن يستقبله أي طرف، لكن الأكثر مرارة أن كل الأطراف التي تناشدها وتترجاها بحثا عن أي صفقة كانت، لم تعد تقيم وزنا لما تقول، دون ان تكون المصالحة الوطنية أولا حاضرة وبحق فعلا وليس قولا..!

العالم يدرك جيدا جدا، ان لا "سلام تاريخي" بدون قطاع غزة، ولا قطاع غزة بدون حماس، ولا حماس بدون "صلح تاريخي"..معادلة يعلمها الطفل السياسي، فلا "سلام تاريخي مع العدو الوطني" قبل أن يكون هناك "صلح تاريخي مع الشقيق الوطني"..دونها ستبقى تتحدث كما ناطقيك كلاما في كلام، ولكنه لن يكون "بلا جمارك" لاحقا..فالثمن يتبلور وبوضوح شديد سيادتك!

ملاحظة: الرئيس بوتين كان "النجم السياسي" الأول في كوكبنا ليلة الثلاثاء، بعد استقباله الرئيس الأسد، تحول الى "سنترال الكرملين" وهاتف ترامب والسيسي وسلمان ونتنياهو ليعلمهم حول ما حدث..سنترال الكرملين دخل التاريخ في انتظار تسوية للتاريخ في المسألة السورية!

تنويه خاص: تهديد الرئيس اللبناني عون الى الدول العربية، بأن لا يدفعوا لبنان الى النار..لم يكن في مكانه ولا موفقا سياسيا..كلام جر شكل!

"شروط الرئيس الوزارية" ليست من "إتفاق أوسلو" وليست شرعية!

كتب حسن عصفور/ في مفاجأة لا تبدو سارة أبدا، نشرت وسائل اعلام عبرية يوم الـ30 من أكتوبر 2017، على لسان وفد اسرائيلي التقى الرئيس محمود عباس في مدينة رام الله، أن الرئيس عباس أبلغهم " أنه لن يعين في الحكومة المزمع تشكيلها في أعقاب اتفاق المصالحة بين حركتي فتح وحماس، وزراء من حماس لا يعترفون بوجود إسرائيل بشكل واضح وعلني"..

كان لتلك التصريحات، أن تتنهي فورا وتصبح بلا قيمة سياسية، لو كلف الرئيس عباس أحدا من تابعيه المختصين في الكلام بتكذيب ذلك القول، وإعتباره شكلا من اشكال المحاولات الإسرائيلية لـ"تخريب" عملية التصالح الوطني، وأن الرئيس عباس، وهو أحد أعضاء خلية صناعة الاتفاقات مع اسرائيل الستة برئاسة الخالد ابو عمار يدرك حقيقة الاتفاق ونصوصه..

لكن الرئيس عباس لم يفعل ذلك، بل ولم ينشر أي توضيح لا من مكتبه أو وسائل اعلامه (الاعلام الرسمي الذي أصبح قطاعا خاصا له وفصيله والمرضي عنهم)، ما يؤكد صحة القول وصوابية المنشور..

كلام رئيس حركة فتح والسلطة المتبقية له، يكشف أنه تناسى كليا الاتفاقات الموقعة، ولم يعد يعلم من أمرها شيئا، وسنتوقف أمام قوله "الشاذ" عن مضمون المتفق عليه مع دولة الكيان، ما قبل قيام الكيان بتدمير كل ما له صلة بتلك الاتفاقات ولم يبق من أمرها سوى المسمى المستخدم عند "الحاجة"..ولا نظن أن

أرشيف دائرة المفاوضات الذي بدأ تأسيسه في شهر مايو 1994، بعد قرار الرئيس الشهيد ياسر عرفات بتأسيسها في 16 مايو 1994، وكلفت بإدارتها، حتى عام 1999 قد تم حرقه..فكل ما له صلة بتلك المرحلة كان متوفرا حتى نقل إدارتها الى الرئيس عباس وفريقه الجديد، وبعده في عام 2003 الى صائب عريقات..

الاتفاقات تخص منظمة التحرير الفلسطينية، وهي صاحبة الولاية السياسية - القانونية عليها والمسؤولة عنها، وأن الاعتراف المتبادل كان بين المنظمة نيابة عن الشعب الفلسطيني ودولة الكيان، والسلطة الفلسطينية، ليس سوى جهاز تنفيذي للإتفاقات الموقعة..وعند تشكيل الحكومة الأولى برئاسة أبو عمار 1994 لم يناقش مطلقا ذلك "الشرط العباسي" حول اعتراف الوزير بالاتفاقات كشرط مسبق كي يصبح وزيرا..وكل الوزارات اللاحقة وحتى تاريخه لم نسمع يوما بلسان عباس أو أي من "تابعيه" ذلك الشرط الغريب..

ولا نعتقد أنه يوجد في كوكبنا مثل هذا "الإعجاز الخاص"، الذي إبتدعه عباس، وربما كان عليه القول أنه سيضيف الى القسم الوزاري بندا حول الاعتراف بالاتفاقات الموقعة..وكل ما تلاها لاحقا من تفاهمات مكتوبة وشفوية، وتقديس المقدس الأمني العباسي..

من حيث المبدأ، نذكر أن الرئيس محمود عباس يمارس حكمه وسلطاته وهو غير معترف بالشرعية الفلسطينية ويدمر قرارتها منذ عام 2015، التي تلزمه هو وقبل غيره، بضرورة إعادة النظر في تحديد العلاقة مع دولة الكيان ووقف التنسيق الأمني كليا، واعلان دولة فلسطين بديلا عن السلطة التي تآكلت كليا باعترافاته "الكوميدية" دوما وآخرها مع ذات الوفد، في تأكيد على عدم وعي القول بين اعترافه بأنه سيسلم مفتاحها لتل أبيب، وإشتراطه الاعتراف بكل ما تم معها على أي وزير..مهزلة غير مسبوقة!

عباس وافق على اجراء انتخابات 2006، والتي كان حينها يجب أن يحدد الاعتراف بأسس النظام الفلسطيني واتفاقاته كجزء من احترام القانون الأساسي، لكنه تجاهل ذلك لأن "الأمر الأمريكي" له في حينه نفذ ولا تناقش..يأتي اليوم

وبعد أن إنتهى مفعول كل تلك الاتفاقات ليشترط شرطا "خنفشاريا" هدفه الأساس عرقة عملية التصالح الوطني، وتوجيه رسائل الى "شريكه الخاص نتنياهو" ..

أقوال عباس لا قيمة سياسية لها، وهو الذي يخرق الشرعية الفلسطينية قرارات وإطر، ويجب على لقاء القوى الوطنية في القاهرة يوم 21 نوفمبر، ان يفرضوا شرط الإلتزام بقرارات الشرعية الفلسطينية أولا والشرعية الدولية ثانيا، وأن الاتفاقات الموقعة باتت "كادوك سياسي" بعد قرار الأمم المتحدة 19/ 67 عام 2012 حول دولة فلسطين، تجب كل ما قبلها من اتفاقات..وأن الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير ودولة الكيان أصبح معلقا منذ زمن بعيد، خاصة وأن الكيان لم يعد يعترف بها أصلا، والعودة للإعتراف المتبادل رهن باعتراف الكيان بدولة فلسطين لا غير..

تفسيرات عباس وشروطه على الوزير لا صلة لها بأي اتفاق، بل هي شروط خاصة به لتنكيد العلاقة الوطنية، وتعطيل مسار العملية التصالحية التي تسير بسلاسة أصابته بذهول لا يعرف كيف يمكن عرقلتها..دون أن يدرك أن كلامه لم يعد "سي السيد السياسي"، وأن المشهد القادم سيفرض واقعا جديدا سيجبر هو قبل غيره أن يلتزم بالشرعية الوطنية، وليس غيرها وكل الاتفاقات لم تعد قائمة وفقا لقرارات المجلس المركزي واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير..عباس من يخالف الشرعية الوطنية وهو من عليه أن يقسم لاحقا على الإلتزام بها، وإلا عليه أن يترك مكانه لمن سيلتزم بالشرعية الوطنية..

بالمناسبة سؤال لمحمود عباس: هل يعترف وزراء حكومة نتنياهو بأي من الاتفاقات، وهل تعترف أصلا حكومة نتنياهو بالاتفاقات والاعتراف المتبادل، بل هل يعترف نتنياهو نفسه بأي من تلك الاتفاقات وهو الذي يعتبر رسميا وفي وثائق تصل مكتب الرئيس عباس يوميا، دون اي غضب منه ومن فرقته ان الضفة هي "يهودا والسامرة"..ونص لاتفاقات الضفة الغربية وقطاع غزة!

وأخيرا، ليت الرئيس عباس أو اي من تابعيه يخرج لنا ويقدم جوابا على ما سبق..

صحيح تحدي لذاكرة الرئيس عباس، ليتك تنشر ذلك النص في الاتفاق الذي يلزم الوزراء الاعتراف باسرائيل والاتفاقات..

عفكرة رفيق النتشة رئيس الرقابة المعين بغير قانون كان وزيرا ويعلن أنه ضد أوسلو!

التنكيد العباسي لن يصل الى مبتغاه لتعطيل مسار التصالح الوطني..قوى الدفع الآن أكبر بكثير مما كان سابقا..راحت عليك سيادة "رئيس كل السلطات"..الوقت أزف إستعد للجديد الذي سيغضبك جدا!

ملاحظة: وصلة "الردح السياسي" بين طرفي التصالح بعد أن تم تنفيذ الخطوة الأولى الأهم بتسليم المعابر لممثلي سلطة فتح، تعكس بقايا من بقايا المشهد الانقسامي..مش مستاهلة شباب، فالقادم الوطني أبلغ!

تنويه خاص: تسريب شخصية فلسطينية كلاما لقناة عبرية أن أمريكا هي من هندس اتفاق التصالح، يكشف أن بعض من زلم عباس كراهيتم لمصر تفوق المنسوب..صحيح مين اللي بيحكي دايما مع الاعلام العبري من زلم عباس..قف وفكر بس مش تقولوا "ابو الفزعات"!

عن ردة الفعل الصادمة على (اتفاق القاهرة 2)!

كتب حسن عصفور/ لعله الدرس السياسي الأهم لقيادة فصائل العمل الوطني الفلسطيني، ما كان من ردة فعل "شعبية"، تحديدا أهل قطاع غزة (الضفة والقدس خارج التغطية)، على "بيان القاهرة 2" بتاريخ 22 نوفمبر (سيرتبط في الذاكرة بيوم إغتيال كينيدي وصدور قرار مجلس الأمن 242)، متابعة سريعة جدا لمنتديات سياسيين وكتاب ومشاركات شعبية، تعطي مؤشرا أوليا وكأن ما حدث يمثل "نكسة سياسية" لا تقل عن نكسات كبرى مرت في تاريخ الشعب الفلسطيني..

ردات فعل لن تجد منها، من يكسر سواد المشهد الذي حدث، بل خلافا له زاد كثيرا من المشاركين السواد سوادا، وبينهم قيادات حمساوية، فضحت من هول صدمتها بعضا مما كان "مستورا"، في رحلة مدير مخابرات عباس، اللواء ماجد

فرج ورسائل التهديد الأمريكية للسلطة، ما يتطلب أن تراعي قيادة حماس "الجديدة" وضع عباس وما يتنظره لو ذهب بعيدا..

ما قاله البردويل، عن رسالة فرج، كشف بعضا من "المستور"، كونه لم يكمل ماذا وعدته حماس، وما هو مقابلها الموعود للوعد المشؤوم..

بلا أي نقاش، هي المرة الأولى في تاريخ "بيانات التصالح الفلسطيني"، التي يحدث بها ما حدث من "هبة غضب شاملة" ضد البيان وموقعيه، وصلت للتحريض على تشكيل "جبهة إنقاذ وطنية" بقيادة "الثنائي السنوار ودحلان"، ما يكشف أن رد الفعل لا يقل "صدمة" عن الفعل البياني، لكن الحقيقة أن قواعد الكل الفصائلي والشعبي رافضة لذلك البيان الموصوف بالمعيب وطنيا..

الدرس السياسي الأول فيما حدث، يكشف عن عمق الهوة بين "قيادات فصائلية" تدعي التمثيل والحضور، وبين واقعها التمثيلي، ولم تنج حركتي فتح وحماس من ذلك، بل أن غضب القاعدة الحمساوية، قد يفوق غضب غيرها، وجوهر الغضب هو استمرار "العقوبات الجماعية" للفريق العباسي ضد قطاع غزة، واستمرار الحصار بكل مكوناته، وكأن "أحكام الإعدام البطيئ" على أهل القطاع لم تعد تشكل قيمة سياسية - إنسانية لمن وقع بيانا، ربما يمثل "علامة غضب فارقة" في تاريخ الحركة الوطنية، وبداية لسقوط نهج واستبداله بآخر..

العقبة الكبرى القادمة، ليس بما نفسر من نصوص، وما سيقال من هذا الناطق أو ممثل الفصيل، بل بما أدركه المراقبون فورا عن جوهر "بيان القاهرة 2"، وعدم معالجته أي قضية واقعية، وعاد لتقييد أي عمل بالقبضة الحديدية العباسية الجديدة "التمكين"، فهي مفتاح عباس وفريقه للتعامل مع قطاع غزة، دون أي توضيح لمدى زمني واقعي لنهاية الرحلة التمكينية، سوى ما سيقره فريق عباس ذاته..

مخاطر الصدمة الشعبية على "بيان القاهرة 2"، ان الحراك السياسي القادم سيكون خارج قوة الدفع الشعبية، التي أحاطت كثيرا ببيان "القاهرة 1" يوم 12 أكتوبر، إذ سادت حركة "تفاؤل طاغية" بأمل إنهاء مرحلة "النكبة الثالثة"، وبداية "عهد سياسي" جديد يعزز العنصر الفلسطيني في المعادلة السياسية القادمة، المتجهة لصياغة "صفقة إقليمية كبرى" في المنطقة، تشمل فيما تشمل المسألة الفلسطينية، كل مؤشراتها لا تبشر خيرا..

هل بالإمكان "تدارك" بعضا من آثار تلك "الصدمة الكبرى"، التي أحدثها مضمون البيان، بعيدا عن أي محاولة "تجميلية"، أو "مجاملاتية" لهذا أو ذاك، نعم هناك آفاق يمكنها ان تحاصر تلك "الصدمة الكبرى"، من خلال البحث التفسيري لبعض بنود البيان ارتباطا بتشكيل خلية مصغرة، لتحديد آلية تنفيذ عناصر البيان - غرفة تنسيق مشتركة بحضور مصري -، بشكل متوازي وليس متتالي كما فسرها رئيس وفد فتح..

توازي التنفيذ، يؤدي الى أنه مع بداية أي خطوة عملية تبدأ فورا وفي ذات اللحظة حركة رفع العقوبات عن أهل القطاع، ويمكن بحث عناصرها ضمن غرفة التنسيق المشتركة، وهذا يشمل تحديد واضح لحركة عمل معبر رفح، كون المعبر يمثل "عنصرا رئيسيا"، لمنح قوة دفع لأي اتفاق سياسي، دونه تصبح كل البيانات ذات بعد أرشيفي..

العمل على أن يتوازى الحديث عن التمكين، بعودة عمل المجلس التشريعي لممارسة دوره الرقابي والمحاسبي، ولو كان عند البعض، وخاصة محمود عباس وبعض فريقه "مخاوف" من فتح "ملفات فساد مغلقة"، وصفقات تمت بدون رقابة أو مكاشفة، يمكن الاتفاق على منحهم فترة زمنية الى حين بعدم فتح تلك "الصفقات المريبة"، وابرزها بالتأكيد "صفقة العصر الخاصة بالاتصالات" حيث رائحة فسادها سممت أجواء الوطن بكل أركانه، ومعها فتح ملفات رموز الزمن العباسي..

"التمكين" مقابل "الرقابة التشريعية"ـ معادلة قد تحدث بعضا من توازن يعيد ثقة بـ"الأمل المفقود"، خاصة إن ما ارتبطت بتفعيل "القانون الأساسي" بما يمنع إصدار "المراسيم العباسية" خارج القانون، وتنهي عمل ما سمي "محكمة دستورية"، تم تشكيلها لمهمة محددة وهي "دسترة مراسيم عباس غير الدستورية"..

دون ذلك يصبح كل شي حدث ليس بذي قيمة سياسية - وطنية، بل "سيفتح باب جهنم على مركبات الفصائل"، بما فيها حراك شعبي خارج "النص المعلوم"..

السرعة في إستدراك " مصائب البيان"، خيرا من الاستكبار السياسي الفارغ..

ملاحظة: "الفرقة العباسية" مستمرة في لعبة الاستغماية السياسية مع شعبها بخصوص مكتب منظمة التحرير في واشنطن وقصة الاتصالات..الكذب مش بس عمره قصير لكنه سيكون مهينا..ومش دايما تعتمدوا عليه!

تنويه خاص: بعض وزارات السلطة ترفض حتى الساعة أن توحد صفحاتها على مواقع التواصل الإجتماعي مع ما كان في قطاع غزة رغم أنها "تمكنت" منها..ما زال هناك "فيس ضفة وفيس غزة"..ياااه شو صغار!

فتح أمام "مفصل تاريخي" ما بعد 21 نوفمبر!

كتب حسن عصفور/ عشية انطلاق "لقاء القاهرة التصالحي" يوم 21 نوفمبر بين فصائل العالم الوطني، تتجه أوساط قيادية داخل حركة لتنظيم صفوفها، وإعادة ترتيب أوراقها المفترض بما لها من دور وتاريخ..

حركة فتح ليس طرفا في اتفاق 12 أكتوبر التصالحي مع حماس فحسب، بل هي تتحمل مسؤولية خاصة في العملية السياسية، بحكم دورها التاريخي في الثورة المعاصرة وقياداتها الحركة الوطنية لسنوات طويلة، قبل ان تقدم خدمة سياسية تاريخية لحركة حماس من خلال رئيس فتح، بعد أن رضخ للطلب الأمريكي - القطري باجراء الانتخابات عام 2006، ليدفع حماس لتبوأ صدارة المشهد السياسي من خلال "البعد الديمقراطي"..

ولا زالت فتح تدفع ثمنا سياسيا كبيرا ثمنا لتلك "الخطيئة الكبرى" لرئيسها، وتعيش حتى الساعة في إطار "آثار النكسة السياسية الأكبر" في مسارها، ورغم المشهد الشعبي الغزي الكبير في ذكرى رحيل الخالد المؤسس الشهيد ياسر عرفات وم 11 نوفمبر وقبله 9 نوفمبر، إلا أن تلك الحركة الشعبية لا قيمة لها دون أن تتحول الى واقع عملي ضمن رؤية وآليات، بل أن النتائج قد تكون متعاكسة لو لم تسارع فتح لالتقاط القيمة الأساسية في رسائل الهبة الكبرى..

فتح، دون غيرها، من فصائل العمل الوطني، تمر في مرحلة حرجة جدا تضعها أمام مفترق تاريخي، قد يصر البعض من قياداتها المنتجة في المؤتمر السابع

على عدم رؤيتها، ليس لقصر نظر سياسي بل لإكمال دور سياسي في "تقزيم" دور فتح التاريخي برنامجا ودورا، وهو ما يؤدي بالضرورة الى "تقزيم المشروع الوطني العام"، بما يتوافق مع الرؤية الأمريكية التي بدأت ملامحها تتضح في منح دولة الكيان كثيرا من "حلمهم" السياسي في الضفة والقدس..

فتح، التي تتحكم في مفاصل السلطة في شمال بقايا الوطن، قدمت نموذجا هو الأسوء منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994، حكومة وأجهزة أمنية، ورئاسة سلطة، واستبدلت العام الوطني المشترك بالحزبية المنغلقة، واستهتار بكل الأطر الشرعية والعلاقات الوطنية المشتركة..

شكلت حكومة منذ 4 سنوات كرست نموذجا "فريدا" في "المحسوبية السياسية" عبر فرقة النجاح ورئيسها رامي الحمدالله، حكومة عليها ما يكفي لإرسال غالبيتها الى محاكم خاصة، شجعت كل أشكال "الرشوة السياسية" و"الفساد العام"، ولعل صفقة الاتصالات جسدت النموذج الأبرز في تكريس منهج الفساد نموذجا، مستفيدة من غطاء الرئيس عباس لتلك الصفقة العار..

حكومة استخفت بالرأي العام ومؤسسات المجتمع المدني، في ظل غياب المجلس التشريعي كجهة رقابية، وكانت "اداة تنفيذية" لـ"جنوح الرئيس للحكم الفردي المطلق"، ممارسات ستكون سهام النقد حادة عليها لو فتح "اللقاء الوطني" بابا لمراجعة سياسية، ومن سيدفع الثمن ليس رامي الحمد الله وأعضاء الحكومة، بل فتح الفصيل الأساس لتلك الحكومة..

فتح، ستجد نفسها في "غربة سياسية" من غالبية فصائل منظمة التحرير، التي كانت "شريكا تاريخيا" لها في مسار الثورة والفعل الوطني، فصائل تم الاستخفاف بدورها ومكانتها منذ تنصيب محمود عباس لـ"مجمع الرئاسات الفلسطينية" (منظمة ودولة وسلطة)، الى جانب لقب القائد العام لقوات الثورة والأجهزة الأمنية، مسمى لم يكن حاضرا الإ في "غرفة التنسيق الأمني" وحركة القمع اليومية في الضفة ضد من لا يروقون للرئيس العام..

رئيس فتح حاول أن يكسر "كرامة شركاء المسار والمسيرة" عبر الصندوق القومي، تصرف وكأنه "خزنة آل عباس" يمنح ويحجب وفقا للمزاج والتقارير الأمنية، وليس وفقا لمبدأ الشراكة الثورية..

فتح ستدفع كثيرا نتيجة تخريب إطر منظمة التحرير وإدارة الظهر لها وتحويلها لإطر استخدامية لرغبة الحاكم الفرد، وليس لتعزيز دور المنظمة في صيانة المشروع الوطني..

فتح ستدفع ثمنا من صمتها على مصادرة الحريات العامة وتكريس سلطة فردية أمنية، مع تغييب القانون الأساسي واستبداله بمراسيم رئاسية بلا سند قانوني..

فتح ستدفع من "صندوق تاريخها الثوري" نتيجة صمتها على نمو الفساد العام دون محاسبة حقيقة، وتصرف هيئات كصندوق الاستثمار بعيدا على الرؤية الوطنية العامة..وما يشار له عن صفقات مشبوهة بعضها مع أطراف اسرائيلية..

فتح أكثر من غيرها تمر بمرحلة "إشكال تنظيمي" كبير، اعترف البعض به أم لم يعترف، والتستر خلف ما حدث في الماضي ليس سوى مسخرة بكل ما للكلمة من معان، ليس لأن قيادة فتح الراهنة ليس من تلك القيادة في شي، وليس لأن الظروف ليست ذات الظروف، بل لأن الحراك الاشكالي يطال فتح في كل مكان داخل الوطن وخارجه..

فتح، أمام مرحلة تاريخية، إما العودة للمكانة التي كانت لها لقيادة المشروع الوطني حتى الاستكمال، او أن تبدأ رحلة تسليم الراية لحالة جديدة لن تكون هي الرافعة التي كانت..التاريخ لم يعد كافيا للإستمرار في الدور التاريخي، وإن لم تسارع قيادة فتح، بعيدا عن كل ما عليها، لترتيب أوراقها فعندها عليها ترتيب أوراقها للخروج من باب دخلته بإرادة شعبية عارمة وبتوافق وطني عام منذ 1965..

فتح التاريخ أمام مفصل تاريخي في قادم الأيام!

ملاحظة: دولة الكيان الاسرائيلي تستغل بشكل كبير حركة التسخين الاعلامي نحو قطاع غزة لتعزيز تهويدها في الضفة والقدس..افعال تمر دون أي فعل سوى بيان يتيم بلا لون ولا طعن ولا رائحة!

تنويه خاص: أجواء الشؤم السياسي في المنطقة، سلبتنا حقنا في الفرحة الأبرز للعرب مؤخرا وسط نكبات متلاحقة..نعم فرحة وصول 4 فرق عربية لكأس

العالم لأول مرة في التاريخ..فرحة كان لها أن تكون طاغية ..لكن مع هيك أنظمة حتى الفرح يصبح "مسموما"!

في الطريق الى القاهرة..الإنتخابات!

كتب حسن عصفور/ رغم غياب "جدول أعمال" واضح ومتفق عليه بين فصائل لقاء القاهرة، أيام قبل الانعقاد، لكن من بين الملفات المفروضة "إلزاميا" على طاولة البحث، ملف الانتخابات، وهناك اتفاق عام مشترك على تناول تلك القضية الهامة، وربما المفصلية..

التناول الاعلامي العام لهذه القضية الحساسة يكشف عن "فوضى سياسية"، حيث لا يوجد تحديد واضح لها، ويبدو أن "ملف الانتخابات" سيكون "عقدة خاصة" نظرا لعدم وضع تصور شامل له من مختلف جوانبه، بل لم يتم تحديد جوهر ذلك، متكفين بالاشارة الى المبدأ العام، ما سيفتح "أبوابا متشابكة" عند تناول ذلك بشكل محدد..

الأسئلة التي ستفرض نفسها إجباريا على طاول النقاش في ملف الانتخابات، تبدأ من تحديد طبيعتها، بشقيها البرلمانية والرئاسية، منظمة، دولة، وهناك من يتحدث عن "انتخابات سلطة".. الغالبية لم تقف أمام اسئلة محددة تتناول الانتخابات المقبلة من الجوانب المتعددة، وستيضح من التناول التفصلي لذلك الملف كم ان هناك "التباسات سياسية - قانونية" تم التغافل عنها، إما عن موقف مسبق لتمرير رؤية سياسية ما، او "عن سوء تقدير سياسي"، ولنترك ذلك جانبا ونقف أمام المسألة بشكل آخر.

* انتخابات منظمة التحرير

- المجلس الوطني: هناك اتفاق بين القوى الفلسطينية على أهمية اجراء انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني، سبق أن تم الحديث على قانونها الخاص، انتخابات حيثما أمكن ذلك، تشمل الكل الفلسطيني، دون الضفة والقدس والقطاع، فلتك لها

انتخابات مختلفة، انتخابات تفرز مجلس وطني فلسطيني، بصفته "برلمان الشعب الفلسطيني"..

واستنادا لمقالي حول منظمة التحرير، الطابع والدور المستقبلي، ستختلف مهام ودور المجلس الوطني اختلافا جذريا عما هو قائم الآن، ما بعد قيام دولة فلسطين، ولذا قد يصبح من الضرورة السياسية - القانونية، التفكير بعدم إجراء أي انتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني جديدة، الا بعد اعلان دولة فلسطين، لارتباط المهام الجديدة لمنظمة التحرير، الإطار والبرنامج والنظام، بقيام الدولة، نظرا لتغيير إجباري سيطرأ عليها بعد ذلك، فلن تكون مهام منظمة التحرير ما بعد قيام دولة فلسطين، هي ذاتها ما قبلها، وهو ما سينطبق على مكوناتها أيضا، رئيسا ومجلسين (وطني ومركزي) ولجنة تنفيذية.

- رئيس اللجنة التنفيذية: إن الحديث عن إنتخابات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير لا يتم التعامل معها بما تستحقه من أهمية سياسية، بل أن البعض ينظر اليها وكأنها عملية "تحصيل حاصل" لتوزان القوى في اللجنة التنفيذية، الناجم عن ميزان العملية التصويتية في المجلسين الوطني والمركزي، لكن المرحلة المقبلة تستوجب التفكير الجذري بغير ذلك، وأن يتم ربط انتخاب رئيس اللجنة التنفيذية بالمرحلة الخاصة، وهي قيام دولة فلسطين، حيث الفصل بينهما يصبح شرطا "إلزاميا"، ما تم الحديث عنه في مقالي 18 نوفمبر..

فصل رئاسة منظمة التحرير عن رئاسة دولة فلسطين ضرورة وطنية كبرى، ولا يجوز استمرار "التوحد الراهن" الممتد منذ اعلان الاستقلال عام 1988، ولاحقا أول انتخابات لرئيس السلطة الوطنية عام 1996 ثم اللاحق بعد إغتيال المؤسس الخالد ياسر عرفات 2005..

وإستنادا لذلك، يصبح البحث عن صيغة توافقية لرئيس اللجنة التنفيذية في "المرحلة الانتقالية"، اذا ما تم اعلان دولة فلسطين، في الظرف الراهن وفقا لقرار الأمم المتحدة 67/19 لعام 2012 ردا على ما يحاك من مشاريع لضرب الكيانية الفلسطينية وطبيعة الحدود التي تحدث عنها القرار المذكور، عندها يصبح التوافق على رئيس دولة فلسطين الى حين إجراء الانتخابات الخاصة برئيس الدولة..

انتخابات دولة فلسطين

- برلمان الدولة: من المسائل الجوهرية للمرحلة القادمة، هو كيفية الاتفاق الوطني على إنهاء المرحلة الانتقالية مع دولة الكيان، التي فرضتها بالقوة الجبرية، ولا تزال، خارج نصوص كل الاتفاقت الموقعة، من اتفاق اعلان المبادئ (أوسلو) 1993 وما تلاه من بروتوكولات تكملية خاصة "الإتفاق الانتقالي" 1995، والتي حددت جميعها المرحلة الانتقالية بخمس سنوات، كان لها ان تنتهي 1999..

وجاءت قمة كمب ديفيد 2000 آخر مفاوضات "جادة" بين منظمة التحرير والكيان الاسرائيلي بمشاركة أمريكية، بحثت قضايا الحل النهائي..واصطدمت بقضية القدس ومحاولة الطرف الإسرائيلي فرض "الرواية اليهودية" بأن ساحة البراق وحائطها هما بقايا "الهيكل"، ما يعني أنهما "حق تاريخي لليهود"، ما رفضه الخالد رفضا مطلقا..وانتهت عملية التفاوض وبدأ القرار الأمريكي الاسرائيلي المشترك للخلاص من المؤسس ياسر عرفات وتجهيز "البديل الفلسطيني" له..واليوم لم تعد تلك مشكلة عند حركة فتح التي اعترفت بالرواية اليهودية فيما يتعلق بساحة البراق والحائط..

ولذا بات من الضرورة الوطنية كسر "المؤامرة الإسرائيلية الأمريكية" باطالة أمد المحلة الانتقالية وذلك باعلان دولة فلسطين، وهو ما يؤدي عندها الى اعادة صياغة الانتخابات ليس لمجلس مؤقت، بل لبرلمان الدولة الدائم، ضمن آليات يتم البحث فيها بشكل تفصلي..

ولأن المسألة قد تتطلب وقتا بين اعلان الدولة وانتخابات برلمانها، يصبح من الهام الاتفاق على إدارة المرحلة الإنتقالية هذه بطريقة تختلف جذريا عن قوانين المرحلة الانتقالية المفروضة من سلطات الكيان..

- رئيس دولة فلسطين: ارتباطا بما سبق، يصبح الحديث عن انتخاب رئيس دولة فلسطين، بشكل مستقل جزء من التغيير المطلوب.

في الطريق الى القاهرة..الملف الأمني!

كتب حسن عصفور/ يمثل الملف الأمني أحد أهم وأعقد ملفات "اللقاء الوطني" القادم في القاهرة يوم 21 نوفمبر، وعلها المرة الأولى التي سيتم نقاش هذا الملف بمختلف مكوناته، منذ بداية انطلاق "الحوار الداخلي" ما قبل الانقلاب - الإنقسام، وحتى ما تم توقيعه في مخيم الشاطئ عام 2014..

وغالبا لم يتم نقاش الملف بكل أبعاده، بل تناولت بعض من جوانبه وبالدرجة الرئيسية ما يتعلق بالوضع في قطاع غزة، ولذا كانت دوما النتائج غير إيجابية، وستبقى كذلك ما لم يتم فتح النقاش في هذا الملف بكل "ابعاده" ومكوناته، وعدم تناول جانب دون الآخر، ولا يوجد أي محرم في مناقشته ما دام ضمن سياق البحث الوطني العام، عما يخدم القضية الوطنية، خاصة بعد تجارب سياسية - أمنية مع دولة الكيان، تفرض بالضرورة أن تكون حاضرة بقوة خلال نقاش هذا الملف "الدقيق"..

مكونات الملف الأمني

يتطلب البحث في هذا المكون تحديد مفهوم هذا العنوان بشكل شمولي، بما يحدد مفاهيم تؤدي الى وضع اسس متفق عليها، ودون تعريف مضمون الملف بكل مكوناته لن تصل المسألة الى النهاية المرجوة، مهما كانت "الصياغات الإنشائية"..ولذا بات لزاما تحديد مفاصل هذا الموضوع، بكل أشكاله..

*الأمن الرسمي: الإستخدام هنا للقياس وليس للوصف، ويضم في جنباته كل أجهزة الأمن الرسمية المعروفة، أمن وطني، أمن عام (شرطة وأمن داخلي - وقائي)، مخابرات عامة، استخبارات عسكرية، وما يمكن أن يكون ضمن هذه العناوين الرسمية، حيث يتطلب من أي اتفاق وطني، وضع أسس لعمل تلك الأجهزة..

1- الاتفاق على "الرؤية والدور والوظيفة" لهذه الأجهزة ضمن المشروع العام، المفترض الاتفاق عليه، بحيث تكون تلك الأجهزة لخدمة المشروع وتنفيذه، وليس العكس.

2- ضوابط وطنية موحدة لعمل الأجهزة، بما يشمل العاملين بها، وتحديد أسس الإلتحاق بها، كونها أجهزة وطنية عامة، وليس لفئة او لطرف، وتجربة السلطة وحماس، بخلق أجهزة "أمنية فئوية" كشف الثغرة المركزية في أداء تلك الأجهزة، رغم ما يقال من بعض فتح بغير ذلك، ولنرى بشكل أولى ان كل قادة الأمن الرسميين في السلطة الوطنية، لهم مناصب حزبية رسمية في حركة فتح، وهذا أول سقوط مهني، للدور والوظيفة، وغالبية أعضاء تلك الأجهزة وبنسبة تفوق الـ80 % من عناصرها هم من أعضاء حركة فتح، بعضه بحكم الامتداد لعمل قوات الثورة..

مسألة ليست ثانوية لو اريد حقا بناء "أجهزة أمن" وطنية تحمي المشروع وليس أجهزة أمن حزبية تحمي الفصيل..

3 – المهام والوظيفة، بلا أدنى شك، لا يمكن مناقشة أي وظيفة او دور أو مهام للأجهزة الأمنية، دون الاتفاق على "التنسيق الأمني" مع دولة الاحتلال، فلا مجال لإتفاق أي كان ما لم يتم الاتفاق على تلك المسألة، بعيدا عن "الرغبات الشخصية"، ونقاشها مفتاح لأي بناء لاحق، فلا يعقل أن يتم الحديث عن "رؤية الأجهزة الأمنية" ولا يوجد اتفاق على "مفهوم التنسيق الأمني" مع المحتل.

ومسبقا نؤكد، أن ما هو قائم اليوم من "تنسيق أمني" لا صلة له إطلاقا باتفاق أوسلو، وما تلاه من اتفاقات، لأن "التنسيق الأمني" تحديدا ارتبط بالتنفيذ الإسرائيلي للإنسحابات وفق ما هو متفق عليه، وبالتالي وقف الانسحابات من مناطق (ب وج) في الضفة والقدس يوقف وجوبا التنسيق الأمني، لكن فتح وتحديدا رئيسها تعامل مع التنسيق الأمني بمنطق خارج المفهوم الوطني العام، بل أنه ضرب عرض الحائط بقرار المجلس المركزي ولاحقا اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، التي طالبت بوقف ذلك فورا، فرد بالجملة الأشهر، أن "التنسيق الأمني مقدس"..

ولذا باب رؤية الاتفاق على الملف الأمني يبدأ من تلك البوابة، وأي هروب منها أو عنها، لن يصل الى المحطة الأخيرة لاتفاق على ذلك الملف..

**سلاح الفصائل الفلسطينية وأجنحتها العسكرية: لا يوجد خلاف على أهمية نقاش هذا الملف الثاني في الملف الأمني، وليس دقيقا القول أن ذلك السلاح غير

قابل للنقاش، بل ربما يكون نقاشه أكثر أهمية من نقاش ملف "الأمن الرسمي"، خاصة بعد التجارب التي مرت منذ قيام السلطة الوطنية عام 1994 وحتى تاريخه بكل المواجهات والحروب العدوانية بالضفة والقدس وعلى قطاع غزة..

بداية نقاش ذلك الملف "الحساس جدا" يبدأ من تحديد طبيعة المرحلة السياسية، وعلاقة ذلك السلاح والأجنحة العسكرية، والضرورة التي تحكم العلاقة بينها، وبين السلطة الوطنية القائمة الى حين اعلان دولة فلسطين..

1- لا بد من الاعتراف وبشكل نهائي على "شرعية سلاح الفصائل ومعها شرعية الأجنحة العسكرية التابعة لها"..والترابط هنا بين السلاح والأداة ضروري للنقاش اللاحق، كون تلك الأجنحة لها واقع خاص نسبيا عن الفصيل الأم، وهذا ينطبق على غالبية الفصائل التي تتحاور، الى جانب وجود تشكيلات "ضمن حسابات فصائلية" ليست على طاولة الحوار..

والاعتراف بتلك الشرعية هو جزء من الاعتراف بأن الاحتلال لا زال قائما، ومقاومته بكل السبل حق وطني مقدس، ألم تخترع حركة فتح بعد مؤتمرها السابع تعبير "المقاومة الذكية"، وافتراضا بصحة ذلك، رغم انه مصطلح يفتقد "الذكاء" اساسا، لكنه يشير الى أنه لا بد من مقاومة الاحتلال بسبل ما..

والنص في أي اتفاق على ذلك واجبا لا بد منه، على ضوء تجربة السنوات الإنقسامية، وكيفية التعامل مع تلك المسألة بعيدا عن "رؤية وطنية متفق عليها"..

2- الاعتراف بشرعية سلاح الفصائل وأجنحتها"، يقود الى اين وكيف يتم ممارسة ذلك الحق، وهل يمكن قياس مرحلة ما قبل 2000 على العلاقة مع ذلك الملف، مع ما تلاها من مواجهات عسكرية هي الأبرز منذ قيام السلطة حتى تاريخه، وكان المؤسس الشهيد ياسر عرفات قائدا عاما لتلك المواجهة العداونية على الأرض والشعب توافقت عليها أمريكا ودولة الكيان، وتواطئ البعض الفلسطيني، ومنهم من حددهم الخالد بالاسم ومنحهم اللقب الذي لن يزول من "الذاكرة الجمعية" للشعب مهما حاولوا كذبا وتزويرا..

لا يجوز اعتبار أسلحة الفصائل والأجنحة في قطاع غزة لها حق شرعي، وفي الضفة تصبح مطاردة، مطلوبة، ارهابية استجابة لـ"غرفة التنسيق الأمني"..هذه

الإزدواجية يجب أن تنتهي والى الأبد، والاعتراف بوحدة المفهوم والتعريف لا بد منه، والانتهاء الكلي من "إزدواجية المفاهيم"، وهذه قضية وطنية وليس وظيفية..

3- تحديد طبيعة تلك الأجنحة وسلاحها، يتطلب لاحقا تحديد الدور والمهام والاستخدام، مع الحضور والمكان والحركة، بما يعني وضع رؤية خاصة لتلك "الأجنحة" بكل مكوناتها، و"ضوابط عامة" متفق عليها، وقد يتطلب ذلك تشكيل "غرفة عمليات موحدة" لتلك الأجنحة، بينها "غرفة تنسيق أمني" مع الأمن الرسمي..

عناصر للملف الأمني تستوجب النقاش، ومعها رؤية انتقالية للعمل الراهن، بين أجهزة الأمن في قطاع غزة وكذلك الضفة الغربية، بين اجهزة أمن حماس التي حكمت القطاع منذ يونيو 2007 حتى تاريخه، وأجهزة أمن السلطة الغائبة في تلك الفترة..

وقد يتطلب ذلك تشكيل غرفة عمليات وطنية انية لرسم حدود المرحلة الانتقالية بمشاركة عملية من مصر..

مسألة دقيقة تستوجب البحث الشامل بلا حساسيات كي تبدأ عجلة المسار في المسير..

دون ذلك مسبقا نقول لا مصالحة وطنية!

ملاحظة: أخطأ وزراء الخارجية العرب في تصنيفهم لحزب الله خطأ استراتيجيا، كان لهم ان يتحدثوا عن "ممارسات" محددة في اليمن أو غيرها لو كانت هناك مثلها، التعميم خطيئة سياسية كبرى!

تنويه خاص: سلوك "القيادة العباسية" ردا على قرار أمريكا باغلاق مكتب منظمة التحرير يكشف أنها "غير ذي صلة" بالمسألة..فتحت باب الكلام لمن يحب والرئيس سواح في بلاد العالم..كان أولى أن يكون اجتماع وطني طارئ "تنفيذية وقيادة بمشاركة حماس والجهاد" لبحث الرد..رحماك يا خالد!

في الطريق الى القاهرة..عن منظمة التحرير المستقبلية!

كتب حسن عصفور/ تتسارع حركة الأحداث مع اقتراب لقاء الفصائل الـ13 الفلسطينية، او ما يمكن أضافته من عدد غيرها، وفقا لقاعدة، ما يستجد من أعمال - فصائل، خاصة وأن هناك حركة تماثل فصائلية نتيجة "انشقاقات" حدثت في مرحلة سابقة، ومن الصعب عدم التعامل معها في ظل "تكتلات" ترتبط بها، وتحديد ملف التحالف في سوريا ولبنان..

ومن لم يحضر بالقطع لن يكون "عنصرا وديا" في التبريك لما سيكون، ما قد يجبر الحاضرين الى البحث عن "صيغ عرفاتية" لكيفية التعامل معها، وعل مثال جبهة التحرير الفلسطينية نموذجا يدفع الى ضرورة التفكير بتلك المسألة بعيدا عن "التشجن" الأعمى، مع معرفة أن "حجم" تلك القوى أساسا لا يمثل "ثقلا" مربكا لأي قرار وطني إعتراضا او موافقة، وقد أثتبت رحلة الانقسام ذلك خير إثبات..وأن كثير منها إستخدم لخدمة هذا الطرف أو ذاك من طرفي المعادلة الإنقسامية..

لذا ستكون بداية التفكير، هو إعادة تعريف "الفصائل الشرعية" فلسطينيا، وبالتالي حقها في العمل الرسمي ضمن الإطر الرسمية، وفقا لقانون خاص، تشترط اللا تمثالية الإسمية، والاحتكام الى المسمى الأصلي من خلال تشكيل "لجنة سياسية - قانونية خاصة، دون اي "تعصب شكلي"..وهذا سيرتبط فقط بمنظمة التحرير وليس بدولة فلسطين، التي سيحكمها قانون "أحزاب" ودستور وبرلمان!

التطرق الى هذا المسألة في مقدمة الحديث عن منظمة التحرير الفلسطينية، بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، كونها ستصبح "الإطار الجامع" لكل مكونات العمل الفلسطيني، خاصة في حال الاتفاق على "أسس التمثيل"، في حال تعذر الانتخابات في مناطق قد تربك المشهد العام..

رغم عدم وضوح "جدول أعمال لقاء القاهرة " في 21 نوفمبر 2017، لكن هناك ما يشبه الإجماع على أن منظمة التحرير ستكون "بندا رئيسيا" من ذلك "الجدول المجهول" حتى ساعته، وعليه يجب التفكير بتلك المسألة بطريقة "ثورية جديدة"، وأن تخرج نقاشات "الفصائل" عن سياق "الثوابت الذهنية" للمرحلة

الماضية فيما يتعلق بمنظمة التحرير، وقد تكون هذه المسألة تحديدا أكثر نقاط البحث ما يحتاج الى ما يمكن تسميته بـ"الإجتياح السياسي"، وكسر "بديهات" سادت طويلا، ومنذ التأسيس عام 1964 حتى ساعته، مرورا بقيادة فصائل الثورة للمنظمة منذ العام 1968، حتى ساعته..

العناصر الأساسية التي تتطلب "إعادة بناء" منظمة التحرير تشمل العناصر التالية:

* تعريف منظمة التحرير: منذ تأسيس المنظمة وحتى ساعته، والى حين، كان التعبير المرادف لها، أنها ممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، تعريف إستند اساسا الى كونها تمثل "كيانية فلسطينية"، وهو ما أدى الى الإعتراف بها كعضو مراقب في الأمم المتحدة عام 1974، بعد أن خطاب الزعيم المؤسس الخالد ياسر عرفات، لكن ذلك التعريف يتطلب إعادة تحديد سياسي، بعد أن أصبح الاعتراف بدولة فلسطين عام 2012 كعضو مراقب في الأمم تطورا سياسيا للإعتراف بمنظمة التحرير، اي أن وجود دولة فلسطين، وهي الهدف المنشود، وكان له أن يعلن رسميا، لو التزم الرئيس محمود عباس بقرارات الشرعيتين الفلسطينية والدولية، ولذا لا يمكن مستقبلا، بعد قيام دولة فلسطين، الحديث عن أن منظمة التحرير الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.. فدولة فلسطين هي ممثل ويجب أن تصبح ايضا "دولة كل الفلسطينين"..

* الدور السياسي: ارتباطا بالبند الأول، من "إعادة تعريف" للبعد التمثيلي لمنظمة التحرير، فذلك يستدعي اعادة صياغة الدور السياسي، بما يأخذ بعد جديدا من المهام والوظائف والمواقع الجغرافية، خاصة وأن مكاتب المنظمة التمثيلية ستصبح بالضرورة سفارات للدولة الفلسطينية، ولذا يفترض ذلك تصويبا في المهام والدور للمنظمة، بحيث تصبح ذات بعد "كفاحي" من طراز جديد، اي أن التفكير بمهام ورؤية قد لا تتوافق مع سياق وجود دولة فلسطين، وتلك مسألة تتطلب من الآن تشكيل "لجنة خاصة" لبحث هذا المسالة بعيدا "عن العاطفة التاريخية" التي جسدتها، ولا تزال منظمة التحرير..

لجنة - لجان لمناقشة الدور - الوظيفة ومعها البرنامج، لمنظمة التحرير الفلسطينية، والذي قد لا يتطابق بالضرورة مع رؤية دولة فلسطين السياسية،

خاصة وأن المنظمة عليها أن تحافظ على البعد التمثيلي للفلسطيني بدون "حدود جغرافية" كونها "الوطن المعنوي"، وقد تبرز قيمة هذه المسألة عند تناول حل قضية اللاجئين، والفلسطيني الذي لن يتمكن من نيل حق المواطنة - الجنسية لدولة فلسطين، خاصة فلسطيني الداخل 48، مع بروز ما يحاولون فرضة باسم "يهودية دولة اسرائيل"..

*قيادة منظمة التحرير- الرئاسة والمؤسسة: انطلاقامن التعريف والدور السياسي بات لزاما وضع فاصل واضح بين قيادة منظمة التحرير وبين قيادة دولة فلسطين، فدولة فلسطين سيكون لها رئيس منتخب دوريا، يمارس مهام رئيس الدولة بكل ما عليها من "قيود والتزامات"، ولها أيضا مجلس وزراء وبرلمان منتخب ومؤسسات ترتبط بالحدود الجغرافية، ولذا يصبح التفكير العملي - الضروري، لفصل الرئاستين فصلا كاملا، بحيث يصبح لمنظمة التحرير، بدورها الجديد، رئيسا خاصا، ينتخب من مؤسسات المنظمة التي ستكون مختلفة بدورها عن مؤسسات دولة فلسطين، والفصل هنا ضرورة وطنية وسياسية وقانونية أيضا..(يدرس شكل العلاقة المناسب بينهما)

ومع فصل الرئاسة يتم فصل تمثيل المجلس الوطني عن برلمان الدولة، ويكون لكل منهما انتخاباته الخاصة، لينتج ممثليين لتنفيذ البرنامج الخاص لكل منهما..

*البرنامج السياسي: قد يكون هذا البند أكثر القضايا الحساسة في المرحلة المقبلة،دون الخوض في تفاصيل راهنا، لكن لا يمكن مع قيام الدولة الحديث عن برنامج سياسي موحد للدولة والمنظمة، فلكل منهما "وظائف سياسية" مختلفة، حتى لو تكاملت، فالدولة يحكمها دستور أو قانون اساسي، وفقا للمتفق عليه، يتضمن فيما يتضمن موقف الدولة من كل القضايا التي تخص سياستها، ويقره البرلمان التمثيلي لها، وهو سيكون محكوما بجغرافية الدولة، فلن يكن عمليا ممثلا لكل الفلسطينيين ، مهما كانت "اللغة الإنشائية" حاضرة..بينما رؤية منظمة التحرير تتعامل مع القضية الفلسطينية بما هو أكثر شمولا وتعبيرا وتمثيلا، ترتبط بتاريخ القضية الوطنية ومستقبلها النهائي، خاصة وأن قضية اللاجئين لن تجد الحل الحقيقي لها، حتى وفقا لقرار 194..

أعلم يقينا صعوبة تفكير البعض بالنقاش في "مقدس" منظمة التحرير، لكن الحقيقة السياسية القادمة هي أكثر ضغطا وقوة من العاطفة..دولة قادمة..ومنظمة حاضرة، وظائف مختلفة حتى بتكاملية نسبية..

والحديث هنا لا يؤدي بالضرورة الى الفصل الكلي، بل يمكن بحث "صيغ" في تكاملية العلاقة بين المؤسسات والدور - الوظيفة لكن دون الحاق أو إحجاف واحدة بأخرى.!

ملاحظة: زيارة مدير مخابرات السلطة ماجد فرج "المفاجئة" الى غزة ولقاء وحيد مع قائد حماس في القطاع السنوار، تأتي بطلب رسمي من "غرفة التنسيق الأمني الثلاثية"..صحيح ليش كل "الود والعناق" لا يترجم سلوكا وممارسة في اعلام عباس!

تنويه خاص: تكرار "رغي" جماعة عباس عن لا نريد تكرار تجربة حزب الله، يكشف جهلا وغيابا عن النص الوطني.. السلاح في القطاع ليس بيد فصيل بعينه، الأهم الدور كليا مختلف..لا زالت الأرض محتلة يا "عباقرة"..تحدثوا عن استخدام الحق مش عن الحق، مش قلتوا "مقاومة ذكية"!

في الطريق الى القاهرة..ملفات "مبهمة"!

كتب حسن عصفور/ أيام وتبدأ رحلة فصائل العمل الفلسطيني كافة، دون أوصاف ما بين وطني واسلامي (اسلاموي)، فتلك صفات آن لها أن تذوب خدمة لفلسطين، قبل أي شيء آخر، في البحث الجاد فيما يتعلق بمستقبل المشهد الفلسطيني، على طريق الانتقال من "اتفاق القطبية الثنائية" يوم 12 أكتوبر، لصياغة اتفاق عام، يضع أسس جديدة للمرحلة السياسية القادمة..

القاهرة، تستعد لهذا اللقاء، بكل ما يحمل من أهمية كبرى للقضية الوطنية الفلسطينية، سيكون "مفصلا تاريخيا" شئنا أم أبينا في مسار الحركة الوطنية، ونقطة فارقة في مسيرتها، سواء تم تحقيق الهدف بصياغة اتفاق مشترك، أو غير

ذلك من صيغ "خادعة"، فما بعد اللقاء وطنيا وإقليميا، لن يكون كما قبله بالمطلق..

اللقاء يأتي في ظل حركة سياسية علانية وسرية من أجل صياغة "حل تسووي" جديد للصراع العربي - الفلسطيني مع اسرائيل، حل سياسي إقليمي، تكون فلسطين بوابة ذلك الحل، ومن كل ما تم نشره، نجد أن هناك مقاربات سياسية محددة، لكن الأساس بات واضحا، الأقليم أصبح الإطار الرسمي للحل القادم، رؤية تعيد إنتاج "رؤية بوش - بيكر" في عام 1991 عبر مؤتمر مدريد "متعدد الأطراف"، مع تعديلات جوهرية تخص القضية الفلسطينية وممثله، وإنطلاقا من واقع سياسي رسمته "اتفاقات أوسلو"..

حل سياسي يصبح الانسحاب الاسرائيلي جزء من ثمن لما يعرف بتعبير "التطبيع"، رغم ان القادم وفقا للمتداول، من عناصر التسوية - الحل السياسي يتجاوز كثيرا ذلك "التعبير المحدود"، فما سيكون يؤدي الى "حل شامل للصراع" مقابل "علاقات شاملة عربية اسرائيلية"، وهي المسألة التي تتطلب من لقاء القاهرة القادم أن تكون أحد أهم مرتكزات البحث، حل الصراع أسسا وعناصر، دون أي بعد "لغوي" يتم تصديره..القادم السياسي يفرض بحثا سياسيا ورد سياسي عبر برنامج أو عناصر برنامج سياسي للمستقبل، وفقا لما سيكون حلا إقليميا، واي هروب من ذلك بأي مسمى كان، سيؤدي بالضرورة الى "فرض" حل خارج التأثير الفلسطيني..

ندرك أن الغائب الأبرز عن "ذهنية الذاهبين" الى القاهرة هو "البرنامج السياسي العام"، ليس كمبادئ عامة تريح "المزاج الشعبي"، بل وجب أن يتحمل "لقاء القاهرة" مسؤوليته التاريخية في رسم "عناصر البرنامج" العملية، وفقا لمنجزات سياسية حققتها الثورة ومنظمة التحرير، وبالتأكيد يبرز من بين ذلك القرار الأهم عام 2012 الخاص بدولة فلسطين في الأمم المتحدة، رقم 19 /67، ليس لجهة الاعتراف بدولة فلسطين عضوا مراقبا فحسب، بل لمضمون القرار وتحديد "جغرافيا الدولة وحدودها" التي تشكل الضفة والقدس وقطاع غزة..قرار يجب أن يتم توزيعه من اليوم على كل فصائل حوار القاهرة، لتعيد قراءته وفقا للراهن، وليس وفقا لما كان في حينه..

ومع قيمة الرؤية السياسية، التي لا تجدها في متداول الفصائل عند الحديث عن ملفات اللقاء القادم، فلا زال جدول أعمال اللقاء "مجهول" نسبيا، بل هناك تضارب واضح بين فصيل وآخر فيما سيتم تناوله، وهذا تعبير عن "قصور فكري - سياسي"، ان لا يكون هناك تحديد لجدول أعمال واضح لهذا اللقاء "التاريخي"، ما يؤشر الى أننا أمام مشهد ارتباكي "تاريخي"..

وبمقاربة بسيطة، نجد أن قيادات فتحاوية تتحدث أن الملفات التي سيتم بحثها، ستشمل (ملفات الانتخابات والقضاء والأمن ومنظمة التحرير، والرؤية السياسية، وكل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية)، فيما قيادات حماس تحدثت عن ملفات تشمل (منظمة التحرير، الحكومة، الانتخابات ، الحريات، المصالحة المجتمعية)، وبتدقيق بسيط تجد أن المشترك هو أقل من نصف المعلن من قيادات فصيلي اتفاق القاهرة 12 أكتوبر..ونرى تغييب لملفات هامة عمدا أو جهلا..

بإختصار، من المعيب وطنيا غياب جدول الأعمال رغم توزيع دعوى اللقاء، وبدأ تجهيز "الحقائب السياسية والشخصية" للأطراف المفترض حضورها، والتي هي ايضا لا زال البعض منها مجهولا..الحديث عن 13 فصيل سبق لهم المشاركة في حوارات سابقة..

بالمناسبة جدول أعمال اللقاء ليس مهمة "الراعي الرسمي" للحوار - اللقاء، بل هو مهمة من سيكون ضمن اللقاء، ما يكسف أن "الإرتجالية" كانت سيدة الموقف، منذ الإعلان عن موعد اللقاء في 21 نوفمبر..ربما سيخرج البعض لـ"التذاكي" بالقول أنها ملفات معروفة ومعلومة وسبق نقاشها، وهذا صحيح لو أننا لم ندخل طور تنفيذ اتفاق تصالح ثنائي بين فتح وحماس، أضف الى أن الرؤية السياسية يجب أن تكون حاضرة بقوة وتفصيل وليس "كلاما إنشائيا"، للهروب من الحقيقة، ما يؤدي الى وضع نقاط التفجير مبكرا في الوضع الداخلي، وتسليم عربة الحل للقوة الجبرية العامة في المنطقة..

لقاء القاهرة ليس "فسحة سياسية"، كما لا زال البعض يعتقد، بل هو تحول تاريخي في مسار القضية الفلسطينية، بما يتطلب فعلا موازيا!

في قادم الأيام لو كان للعمر حضورا سيتم فتح الملفات الأبرز ملفا ملفا كمساهمة في الحوار من خارج "مائدة الحوار"!

ملاحظة: ما يناقش في الكونغرس الأمريكي ضد الشعب الفلسطيني من تشريع قوانين، لا يجب أن يتم الصمت عليه، ويتطلب لقاء وطنيا عاجلا للرد والاستعداد..معقول تنهز المسماة "قيادة فلسطينية"، أم أنها لم تعد بذي صلة لشأن عام!

تنويه خاص: حسنا فعلت حركة فتح بأن قررت وقف سيل الحكي والتصريحات بخصوص المصالحة بمن هو معني بها..صراحة صورة فتح كانت في الأيام الماضية ما بتسر صديق لكنها حتما تفرح عدو!

"قائمة سوداء" لمخربي التصالح الوطني!

كتب حسن عصفور/ ما أن تم توقيع اتفاق "التصالح" في القاهرة يوم 12 أكتوبر 2017 بين حركتي "فتح" و "حماس"، وبمشاركة مصرية تجاوزت دور الراعي فقط، وعملية التخريب بكل السبل "غير المشروعة" و"اللاخلاقية السياسية" لا تتوقف، مع أن بعضا من جوانب تلك العمليات التخريبية كان معلوما جدا، بل ومحسوبا بدرجة عالية، من أطراف "تحالف الشيطان"، أعداء مصر الدور والمكانة أولا، وأعداء وحدة الصف الوطني الفلسطيني ثانيا، وأنصار دولة الكيان ومشروعه التهويدي ثالثا، وفئة "المستفيدين" من "نكبة الانقسام"، الذين بدونه لما كانوا سوى ""هامشيين" بلا اي دور أو مكانة، رابعا..

وعل هذه "الفئة من الهامشيين" مع أنصار المشروع التهويدي، الأكثر خطورة على مسار التصالح الوطني، قبل تكريس المصالحة الشاملة بكل جوانبها، كونها تعيش في جنبات الجسد الفلسطيني، تتمترس خلف "مناصب" رسمية، تعمل بكل طاقاتها دون كلل لتمرير "سموم الفتنة السياسية"، فئة لم تغمض لها عين منذ 12 أكتوبر، وهي تحارب ذلك الاتفاق، مستفيدة من "تحطم الثقة الوطنية"، ليس بين موقعي الاتفاق أو من سيكونون شركاء به فصائلا وأحزابا، بل بينهم جميعا وبين الشعب الفلسطيني، فلا فصيل، مهما إدعى زورا، لم يفقد ثقة الغالبية الشعبية، بل وحتى جزء هام من أنصاره وقواعدة ومؤيديه، وهذا ما تستغله تلك "الفئة التخريبية" وتحالف الشيطان..

لا يكاد يمر يوما، دون أن نجد ما يثير "الشكوك"، بمسار التصالح، قضايا متلاحقة بدأت من الرئيس محمود عباس، في لقاءات خاصة ومع زائرين له في "عرينه"، رغم ندرتهم في الآونة الأخيرة، إما بسبب السفرأو بسبب اللامبالاة، خاصة وأن من يذهب يخرج بما لا يسر حالا من سلوك عباسي كلاما وتصرفا، وما ينقل عنه لا يقال أبدا..

عباس قدم "خطوطا تعطيلية"، كعناوين لكل من يبحث "تخريبا"، بدأها بالتشريط غير الصائب وطنيا، بعدم توزير أي من حماس قبل "الإعتراف باسرائيل"، وأنه "لن يسمح بأي سلاح غير سلاح السلطة، وأن الفوضى الأمنية لا مكان لها..سلطة واحدة ..قرار واحد وسلاح واحد"، عناوين لما أسماه لاحقا بسياسية "التمكين"..

وبدأت رحلة "التخريب المنظم" سريعا، بعد أن فشل رهانهم على "تعطيل حمساوي" لتسليم ما كان معها بـ"قوة الإنقلاب"، حماس خرجت وكأنها سعيدة جدا بما فعلت، وصدرت "غما سياسيا" لغيرها، سلاسة "التنازل الحمساوي" المدروس وليس المهزوم بالمعنى السياسي، أربكت "كتلة التخريب العامة"، واشعلت نار الهامشيين ورئيسهم، فبدأت رحل العمل والتنفيذ..

العنوان الرئيسي لهم، يطلقونه، دون اي إدراك أو وعي حتى لما يريدون، "سلاح واحد وأجهزة أمن واحدة"، تلك المسألة باتت جزءا يوميا من أي تصريح للفتى الذهبي لهذه الفرقة، رامي الحمدالله، كونه "رأس حربة الهامشيين" الذي يعلمون يقينا، أن مرحلة التصالح القادمة ستنهي كليا، مرحلة سنواته الأربعة، بكل ما حملت من "مصائب سياسية وفساد غير مسبوق" وقمع حريات ومصادرة رأي ومطاردة أمنية، وتكريس منهج الحاكم الفرد، ودورا في حرف مسار المؤسسة الرسمية، اعلاما وسياسة، كونها أداة عباس التنفيذية لتكريس "جبروته الفردي"..

وتجسدت حالة الانحطاط لتلك الفئة، بالعقوبات الجماعية ضد قطاع غزة، ورسالتها عبر مندوب تنسيقها مع المحتل، الى سلطات الكيان بمعاقبة القطاع، طلب لم تحتمله القوة الغاشمة في تل أبيب، لم تتوان عن وقف رواتب عشرات آلاف وأحالت على التقاعد المبكر لآف من أبناء السلطة الذين حملوا راية المشروع الوطني، في زمن خالد للخالد..

ومع هؤلاء تبرز أدوات مساعدة من بين أجهزة أمنية تعلم يقينا انها بعد التصالح - المصالحة ستعود، لو استمرت في مناصبها وهو يجب ان لا يكون من حيث المبدأ كونها كانت أدوات فرقة وتخريب، أن زمنها الفردي وزمن فسادها الخاص والسياسي سينتهي، وستكون كل أدوات العمل تحت رقابة وطنية وبرلمانية وشعبية، وهو ما لا يتفق وما "سلبته" في زمن الخراب الممتد بزمن الانقسام..

أدوات حزبية من فصيلي النكبة ايضا، تعلم يقينا أن التصالح سيكون "نكبة عليهم"، وعلى ما سطوا عليه بقوة الفعل الانقسامي، لذا يعلمون يقينا أن ما كان لن يكون ابدا، وستعود "ريما لعادتها القديمة..بعبعة وصراخ"، وبحث تحالفات مع العدو الوطني لترسيخ مكانتهم، ومن بين هؤلاء من قال قادة أمنيين في دولة الكيان، كيف أنهم "خذلوهم"، قبل تصحيح الأمر، بتعزيز مكانتهم التنظيمية..لكن فرحتهم لم تكتمل ولن تكتمل بما حدث..

ما هو مطلوب وطنيا، وخارج إطر الفصائل، هو تشكيل منظومة شعبية لحماية اتفاق التصالح على طريق "عهد المصالحة"، وأن يتم من الآن، عمل "قائمة سوداء بكل مخرب للمسار الوطني، ومراقبة الفعل والقول، واعلان ذلك لاحقا للرأي العام الفلسطيني، كي يعلم هؤلاء أن "فعلهم الأسود" لن يدوم، وأن للمصالحة شعب يحميها..

ملاحظة: "اعلان الاستقلال" الذي يمر اليوم ذكراه منذ 1988، ليس مناسبة للعطلة المدرسية، بل هو الدرس الوطني الأبلغ لتكريسه حقا..المسألة تحتاج الى قرار لتصبح معركة التكريس في طريقها الصواب..لكن القرار يحتاج قائد..والقائد لم يأت بعد!

تنويه خاص: وأخيرا عادت حكاية "الانقلابات العسكرية"، حدث في زيمبابوي ضد اسم كان له أن يكون تاريخ لدوره التحري قبل أن تعميه سلطة الفرد المطلق..يمكن آخر انقلاب عسكري غير انقلاب حماس، كان انقلاب الاخوان المسلمين في السودان بقيادة البشير.قبل الانقلاب عليهم طبعا!

كي لا تصبح "الأقاويل" حقيقة..افتحوا ملف صفقة الغاز!

كتب حسن عصفور/ نعلم يقينا أن احد كوارث الإنقسام الوطني، الى جانب كل أبعاده السياسيه، كيف أنه انهى كليا وجود السلطات الرقابية في بقايا الوطن، ضفة وقطاع، وركز السلطات جميعها في يد شخص واحد في الضفة، هو رئيس السلطة محمود عباس، وفي قطاع غزة سلطة القوة الحمساوية..

طرفي الانقلاب، تعاملا مع السلطة الرقابية كقيد على غاياتها "الخاصة"، في الضفة مصادرة القانون الأساسي تحت ذرائع "مواجهة الإنقلاب"، فقاد عباس أكبر عملية "إنقلاب دستوري" منذ يوينو 2007، ولا زالت مستمرة حتى بعد توقيع اتفاق التصالح الأخير في أكتوبر 2017 في القاهرة، إنقلاب سياسي - قانوني، وهو أكثر من غيره يعلم أن التصالح لو إستكمل الى نهايته سيضع حدا لذلك الإنقلاب ونهاية للحكم "الفردي المطلق"، مع ما سيرافقه من فتح "أبواب جهنم" للبحث فيما كان من أعمال غير معلنة خلال تلك الفترة..

فيما حماس عملت كل ما يمكنها عمله لترسيخ "سلطتها" في مؤسسات الكيان القائم، وتعمل بكل السبل أن يبقى ذلك "سندا" وظيفيا لها في تحكمها بأدوات العمل في قطاع غزة..

طرفي معادلة بحث كل منهما عما يربحه من الظاهرة الإنقسامية، رغم ان حماس تبدو الآن أكثر "حماسة"، وبكثير من عباس لانجاز المصالحة، ربما لأن كل منهما يعلم ما له وما عليه من "كشف حساب" قادم..

وكما يقال في بلادنا "إن غاب القط لعب الفار"، فيبدو أننا أمام ظاهرة غاية في الخطورة نتيجة غياب مؤسسات الرقابة الرسمية والوطنية على أفعال السلطة، ولن نبحث في كل ما يقال نتيجة ذلك الغياب وما أنتجه من تمركز السلطة في يد "شخص الرئيس"، لكن سنتوقف عند آخر ما تم نشره رسميا في وسائل اعلام الكيان يوم الاثنين 6 نوفمبر 2017 حول ما يعرف بالتحقيقات في فساد نتنياهو /القضية 3000/ حول الغواصات الألمانية، وفجأة طفت الى السطح صفقة فساد "غاز غزة" بين شخصيات اسرائيلية وشخصيات فلسطينية أو جهات كما قالوا..

لا يهمنا كثيرا فساد نتنياهو، ولا فساد الكيان، فهو برمته كيان فاسد سياسيا وملاحقته واجب قانونا على كل جرائم الحرب المرتكبة، لكن ما لنا هو الاشارة الى وجود علاقات فساد بين "آل نتنياهو" وبعض من "آل السلطة".

وهنا لنحدد من هي الجهات التي تتعامل مع "غاز غزة"، المعلومة للجميع، صندوق الاستثمار الفلسطيني الذي يديره خارج اي رقابة، محمد مصطفى، مستشار الرئيس محمود عباس الاقتصادي، وأيضا رئيس مجلس إدارة مؤسسة محمود عباس "الخيرية" - يا كريم -، وشركة "سي سي سي" المملوكة لرجال أعمال مقربين جدا من الرئيس محمود عباس، من آل الصباغ وخوري، وهي صاحبة الحصة الأكبر في شركة كهرباء غزة، حيث المدير التنفيذي المهندس وليد سعد صايل..

لن نبحث فيما فعلت هذه المجوعة نحو تطوير "غزة مارين"، خاصة وأن الحقل بدأ العمل عام 1999 بعد توقيع الاتفاق مع شركة بريطانية (بريتش غاز)، قامت حكومة الحمدالله بنقل ملكية الشرطة البريطانية الى شركة "شل" البريطانية الهولندية 2015، لنترك محاسبة العمل والانتاج والمسببات للخبراء أو لجهات ذات صلة بالملف الاقتصادي، لكن ما يهمنا اليوم هو ما نشرته وسائل الاعلام العبرية نقلا عن مجرى التحقيق في وجود شبهات فساد أحد أطرافها جهات فلسطينية..

السؤال الى السيد أحمد البراك النائب العام الفلسطيني، والى السيد رفيق النتشة رئيس هيئة الرقابة والسادة رؤوساء الكتل النيابية في المجلس التشريعي والى مؤسسات الرقابة الشعبية، من منظمات مجتمع مدني أو هيئات مختصة ووسائل اعلام وطنية، (نتجاوز المجلس التشريعي كهيئة كاملة باعتبار الرئيس عباس لا يعترف بها، ولا نرغب أن يستغلها للهروب من فتح التحقيق)..هل لكم البدء الفوري بفتح تحقيق شامل مع كل من له صلة عمل بحقل الغاز "مارين غزة"..دفاعا عن الحق العالم أولا ومنعا لآي شبهات على الآخرين ثانيا!

مسبقا نقول كلهم أبرياء وشرفاء وأنقياء وطهار اليد، لكن لقطع الشك باليقين، ولكل من "ليس على رأسه بطحة" وفقا للمثل الشعبي"، التحقيق ضرورة

وطنية..دون إطالة عليكم ابدؤا فورا اليوم قبل الغد كي لا تذهب الأمور أبعد مما تتصورون ونتصور ..

التحقيق دليل براءة وليس تهمة ..وغير ذلك يكون كل ما يقال "عبريا" حقيقة، وعندها الملاحقة للجهات المتهمة الواردة في المنشور مطلوبة للقضاء الشعبي..

تداركوا الأمر قبل أن تدركم الطامة الكبرى..الصمت عار فعار فعار!

ملاحظة: وزيرة بريطانية التقت مسوؤليين اسرائيليين دون أن تخبر حكومتها..الأمر إنكشف فلم تملك سوى الإعتذار ..المؤسسة منيحة حتى لو كانت "بنت كلب"!

تنويه خاص: أكثر الأطراف عداءا لما حدث في السعودية "تحالف قطر - الإخوان" ..ليش طيب، سؤال مش مفهوم يا يريتهم يفسروا، بس أكيد مش قصة "حرية رأي"!

لكسر النظرية العباسية..المفاجئة الحمساوية 2 هل تحدث!

كتب حسن عصفور/ منذ أن وقعت حركتا "فتح" و"حماس" اتفاق التصالح في القاهرة يوم 12 أكتوبر، كان التقدير العام، أن تسير حركة الفعل التجاوبي بسرعة تفوق ما حدث، خاصة وان حركة حماس قدمت تقريبا ما كان مطلوبا، بل ان البعض من "الفرقة البعاسية" بدأ يتعامل مع الموقف وكأنه حركة تنازلية نتيجة "هزيمة مدوية" ألحقتها الإجراءات العباسية ضد قطاع غزة، متجاهلين كليا، ان الضرر ليس على حماس بقدر ما مس كل من هو غيرها اساسا..

حماس عمليا قدمت كثيرا من أجل الإنتهاء من الحالة الانقسامية، ليس لضغط سياسي - عسكري من طرف سلطة رام الله، بقدر ما كان نتيجة تطور وعي عام فرضته تطورات المنطقة، خاصة بعد التجربة التونسية، وخروج حركة النهضة من الثوب الإخواني، ولو كان كلاما فقط، فأقدمت على نشر وثيقتها السياسية الجديدة المعلنة من قبل خالد مشعل في الدوحة، كخطوة نحو جديد حماس "الفكري والسياسي"، وأكملتها بـ"الثورة الانتخابية"، حيث ترأس الحركة

اسماعيل هنية مقيما في قطاع غزة، ومعه يحيى السنوار القسامي الأول الذي يترأس حماس في قطاع غزة..

تغييرات جذرية في البعد التنظيمي أقرت واقعا سياسيا جديدا، حتى لو لم تعلنه حماس بكامل "أركانه"، ولكن بدلا من أن تستفيد حركة فتح ورئيسها محمود عباس من هذا التطور، اخذت تبحث عن أسبابه ليس لتطويره بل لخوف منه، وبدأت في وضع عراقيل أكثر فأكثر للإندفاعة الحمساوية، مستغلة تعبيرا ورد في اتفاق القاهرة حول "تمكين" سلطة رام الله العمل في قطاع غزة كما في رام الله..

وأصبحت كلمة "التمكين" الأكثر انتشارا في اللغة السياسية، ولا يمكن لك أن تقرأ تصريحا أو بيانا أو حوارا لأي من قادة فتح وحكومتها تخلو من هذه العبارة "الإخوانية" الأصل، وباتت هذه الكلمة "شرطا مسبقا" لإستكمال "العباسيين" مسارهم نحو العودة الى قطاع غزة، وترسيخ "المصالحة" كما يدعون..

وعشية القدوم الى القاهرة، حاولت فتح تأجيل اللقاء الى أن "تتمكن" من قطاع غزة، وأعلم رئيس وفدها الى اللقاء فصائل منظمة التحرير في لقاء له يوم 18 نوفمبر في رام الله تلك الرغبة، ومع الفشل أخبرهم أن الوفد سيقتصر على شخصه، ومن سيذهب سيبقى في الفندق، أي أنه مسبقا وضع أسس الفشل للقاء 21 نوفمبر..

وكي تصبح "حركة المصالحة" حقيقة سياسية، وليس مجرد لقاءات وبيانات، ولقطع الطريق على موقف "العباسيين" الباحث عن إفشال لقاء القاهرة 2، يبدو اننا بحاجة الى "مفاجئة حمساوية 2" أيضا، تفوق في "قوتها" مقياس المفاجئة الأولى، التي أربكت كل مخططات "العباسيين" - المصطلح هنا يشمل فتح وما حولها من فصائل تدور مواقفها وفقا لحركة بندول الصندوق القومي -..

"المفاجئة الحمساوية 2"، التي نأمل من رئيس وفد الحركة صالح العاروري إطلاقها في جلسة الإفتتاح بمبنى المخابرات العامة المصرية راعية "اللقاء 2"، هو سحب كل قوات حماس الأمنية في قطاع غزة، وعودة عناصرها من مختلف المسميات الى "كتائب عزالدين القسام"، وعليه من اليوم التالي الأربعاء الموافق

22 نوفمبر يصبح قطاع غزة "خال من الوجود الأمني" التابع لحماس..وبات القطاع جاهزا لقيام أجهزة عباس الرسمية أو ما يسمى "حكومة رام الله" لاستلام مهامها، مع وجود آلاف من القوات الخاضعة لهم بلا عمل..

اعلان حماس اليوم عن ذلك سيكون "القنبلة" التي لم يحسب "العباسيون" لها حسابا سياسيا، وستكون زلزالا لمشروعهم الرافض للمصالحة، أو مشروعهم الخاص ببرمجة المصالحة وفقا للساعة الأمريكية..

أعلم يقينا ما سيقال وما سيكون من أن تترك حماس قطاع غزة بلا أي قوات عسكرية أو أمنية، لكن المصالحة الوطنية وكسر الانقلاب - الانقسام لم يعد بالإمكان علاجه سوى بـ"الصدمات غير المحسوبة"، ليس على طريقة أجراءات عباس غير المسبوقة..

حماس بيدها أن تقلب مشروع "الهروب العباسي" المعد للقاء القاهرة 2 بعبارة واحدة..قطاع غزة من اليوم التالي بلا قوات حمساوية..

ماذا بعد..سؤال يناقش فيما بعد..لكن تلك هي العبارة السحرية التي ستقلب "سحر عباس على الساحرالأمريكي"..وعندها سنرى أي "نظرية سيخترعون هروبا"..مسبقا أسجل أنهم لن يوافقوا وسيرونها "مؤامرة"..ولن يفعلوا شي الا بعد "تمكينهم" من تدريب قوات جديدة وتسليحها ونقلها ونشرها في قطاع غزة، وهذا يحتاج وقت مضاعف لـ"التمكين الأمني"، وعليه لا مصالحة الا بعد التمكين..ودوري يادوارة!

ملاحظة: نشرت وكالة محلية خبرا عاجلا، لم تزد عليه كثيرا، ان محمود الهباش ما غيره تقدم ببلاغ للنائب العام حول نشر خبر (نشره أمد للإعلام حصرا) قال أنه "مزور" بخصوص لجنة تحقيق معه..شخصيا كمشرف عام للموقع نرحب بهذه السابقة الهباشية..وننتظر ذلك بفرح غير مسبوق يا محمود!

تنويه خاص: منذ الاعلان الرسمي باغلاق مكتب منظمة التحرير "صمتت" أدوات النطق الرسمية وغابت كل أشكال التهديد ..معقول أمريكا خافت وتراجعت "سرا"..بالكوا هيك يمكن!

مصر تصفع الكيان وإعلام قطر والإخوان!

كتب حسن عصفور/ فتح تصريح وزيرة إسرائيلية تسمى غيلا غامليئيل، حول "اقامة دولة فلسطينية في سيناء باعتبارها المكان الأنسب"، نقاشا ناريا في مصر السياسة ومصر الاعلام، تأكيدا لـ"حرمة السيادة المصرية على كل ذرة من ترابها"، وهو موقف يفترض انه لا يضيف للشقيقة الكبرى شيئا، كونه الحق السياسي الوطني..

لكن تصريح الوزيرة الاسرائيلية، التي وصفها الاعلامي المصري عمرو أديب بـ"المعتوهة"، ورد فعل مصر اكتسب قيمته مما روجته وسائل اعلام قطر والجماعة الإخوانية، بعد الحادث الإرهابي في مسجد الروضة في سيناء، تعاونت معها وسائل اعلام غربية، خاصة أمريكية، أصيبت بدوار سياسي من إسقاط "حكم المرشد" ما اضاع حلمهم التقسيمي، بأن الحادث هو جزء من "ترتيبات أجهزة الأمن المصرية" لإحداث فراغ في سيناء وتهجير أهلها تمهيدا لعملية "توطين كبرى للفلسطينين" في إطار "الصفقة الإقليمية الكبرى"..

ورغم أن تصريح الوزيرة الاسرائيلية قالته منذ أسابيع، وما قبل العمل الإرهابي في سيناء، لكن المواقف الكارهة لمصر في تفسيرها للعملية الإرهابية كشفت حقيقة ما يدور من "مؤامرة سياسية"، تفوق في حدودها انهاك مصر الدولة والمسؤولية، بل هناك من لا زال يحلم بتمرير المخطط الصهيوني - الأمريكي الذي برز في منتصف خمسينيات القرن الماضي، وعرف باسم "مشروع جونستون"، قدمه الى مصر عام 1955، لتوطين اللاجئين الفلسطينين في سيناء، بـ"غلاف إنساني" بعد النكبة الكبرى وإغتصاب أرض فلسطين، وأقامة دولة الكيان ما أنتج تشريد مئات آلاف من أهلها الى مناطق لجوء في فلسطين وخارجها..

مشروع جونستون للتوطين، وجد مقاومة شعبية عارمة في قطاع غزة، قاده الشيوعيون الفلسطينيون برمزهم الشاعر الكبير معين بسيسو، تحالف معهم في حينه، الإخوان المسلمين (كراهية في حكم ناصر)، بقيادة المعلم فتحي البلعاوي، خرج القطاع شاهرا سيفه الكفاحي رفضا لمشروع صهيوني باستبدال

أرض فلسطينية بغيرها، لتثبيت المشروع الكياني الاسرائيلي.. وسقط المشروع التوطيني وكان الاعتقاد أنه قبر الى الأبد.!

لكن تصريحات غاملييئل أعادت للأذهان ذلك المشروع التآمري، وما يثير السؤال فعلا، كيف سارعت وسائل الاعلام القطرية والإخوانية وبعض الأمريكية الى استغلال الحادثة الإرهابية للترويج لذلك المشروع التآمري، وكانه أصبح واقعا قائما، اخذ بعض منهم يحللون ويستخلصون نتائج وكأن المسألة حقيقة قائمة..

أن تسارع تلك الأطراف للترويج لمشروع صهيوني بعد عملية مسجد الروضة، ليس سوى محاولة مساعدة عملية لإحياء مشروع التوطين، ووضعه على جدول اعمال النقاش السياسي، وتحويله للحدث الأهم، بين رافض وقابل ومتشكك، المهم أن يكون هو الحدث وليس الارهاب ضد مصر..

فتح ملف التوطين عبر البوابة الارهابية، يكشف طبيعة أشكال التآمر وكيفية تمريرها، فأي صدفة يمكن أن تبرز في تلك الأدوات لتحاول فرض نقاش لم يكن جزءا من النقاش العام، لا في مصر ولا فلسطين، لكن أدوات قطر والاخوان الإعلامية تسللت لتضعه جزءا من "الجدل"، ليتحول "حقيقة سياسية قادمة" مع صفقة الإقليم الكبرى..

وعل تجاهل مصر الرسمية والاعلامية للرد على تلك الأقاويل من باب أنها بلا قيمة، كان خطأ سياسيا، سريعا تم تداركه مع نشر تصريحات تلك الوزيرة "المعتوهة" كما قالها الاعلامي المصري، حيث أكدت مصر بلسان وزير خارجيتها واعلامها المتنوع أن السيادة المصرية لكل حبة تراب مقدسة..

الصفعة المصرية هنا ليس للكيان فحسب، بل لأدواته الاعلامية الأخطر التي يمثلها اعلام قطر والإخوان، مروجين تلك الأكاذيب ليس كراهية في مصر فحسب، كما يعتقد البعض، بل جزءا من الدور التشاركي لتمرير المشروع التآمري الأكبر لتصفية القضية الوطنية الفلسطينية.. وعمليا يكشف أن أحد أهم أهداف الإرهاب الآن في سيناء العمل لتهجير اهلها علهم ينجحون في تمرير مخططهم التآمري..اي الارهاب في خدمة التوطين الصهيوني..ما يزيل الغطاء عنم أدواته وداعميه، وتحالفهم الشيطاني!

المفارقة التي أثارت الاستهجان، هو الصمت المطلق لقيادات فتح والرئاسة الفلسطينية ومحمود عباس واعلامه على تصريحات تلك الوزيرة، مع أنها تهم فلسطين قبل مصر..فهل الصمت كان "سهوا سياسيا" أم "سهوا بعلم وخبر" سؤال هو أيضا لفصائل الزفة الكلامية!

ملاحظة: مؤتمر حماس الصحفي يوم الاثنين 27 نوفمبر حدد خطان أحمران قاطعان، سلاح الكتائب خارج أي كلام..وأن التشريعي ضرورة لا بد منها ..من اليوم أقول سلاما للتصالح في عهد عباس ما لم يحدث زلزال سياسي!

تنويه خاص: كيف للفلسطيني أن يفهم تصريحات قيادات فتحاوية تقول لم يحدث تقدم حقيقي وأخر يقول كل شي تقريبا تمام..السؤال مش مين أصدق لأن الناس عارفة الصح، بس مين فيهم الأقرب لعقل الرئيس محمود!

من إغتال "رابين" لن يكون شريكا في السلام..نتنياهو نموذجا!

كتب حسن عصفور/ في قراءة سريعة لتصريحات رأس الحكومة الاسرائيلية في لندن، التي يزورها بدعوة من رأس حكومة، "أم المصائب" السياسية في المنطقة العربية، بريطانيا، كشف نتنياهو أن "السلام السياسي" لا مكان له مطلقا مع حكومته ما لم يتم وفقا لرؤيتة التي من من أجلها لعب دورا رئيسيا في قيادة "حركة التحريض الإسرائيلية" ضد إتفاق أوسلو ، ومن وقعه في حينه عن اسرائيل رئيس الوزراء اسحق رابين..

ما قاله نتنياهو يوم 3 نوفمبر 2017، في العاصمة البريطانية، هو إعادة نسخ سياسية لما قاله عشية إغتيال اسحق رابين، أن لا تنازل عن "المستوطنات في الضفة"، ولا يجب أن يتم التخلي عنها ولا عن "سكانها"، وأن الدعوات لذلك هو "تطهير عرقي"، باعتبار تلك "ارض إسرائيل"..وعمل مقارنة بين مستوطني الضفة الغربية وأهل فلسطين الأصليين في الجليل والمثلث والنقب، الذين تمسكوا بالبقاء فوق أرضهم التاريخية..

أن يعيد نتنياهو، أقواله عشية ذكرى رابين، هي رسالة صريحة جدا، أن لا سلام سوى ما تراه دولة الكيان، سلام ينتزع "جوهر الضفة" لضمها للكيان لخلق "دولة اليهود"، وما اسماه تطويرا للشعار "العنصري"، بـ"البيت القومي اليهودي"..

عشية الإغتيال عام 1995 قاد نتنياهو وشارون عشرات آلاف من المتظاهرين أيام قبل تلك الجريمة السياسية، تدعو لـ"تصفية أوسلو وتصفية من قام بالتوقيع عليه"..وفي تكثيف لتلك الحالة عشية الإغتيال يصف مراسل الـ"بي بي سي" البريطانية المظهر قائلة: " انتقلت إلى مدينة القدس قبل هذا الموعد بنحو شهرين كمراسل لبي بي سي وكنت أرى صورا لإسحاق رابين أينما تجولت في القدس الغربية التى تسيطر عليها إسرائيل وضعها معارضو عملية السلام التى وافق عليها مع الفلسطينيين. وأغلب هذه الصور كانت تصور رابين تماما مثلما كان يبدو عرفات واضعا الشال الفلسطيني ذي المربعات البيضاء والسوداء على رأسه بنفس طريقة عرفات ،وبعض الصور التى حملها معارضو رابين كانت تصوره مرتديا الزي النازي ،وتحدث في بعض المظاهرات الغاضبة زعيم المعارضة آنذاك والذي أصبح رئيسا للوزراء حاليا بنيامين نتنياهو".

المظاهرات لم تكن سوى تعبير عن رؤية سياسية معارضة بطريقة قد تكون "غير مسبوقة" لذلك الاتفاق، الذي قال عنه رابين بعد التوقيع عام 1993 في الكنيست "رقمي المسلسل 30743 فريق احتياط في الجيش الإسرائيلي إسحاق رابين وجندي في جيش الدفاع الإسرائيلي وفي جيش السلام، وأنا أرسلت الجيوش إلى الحرب والجنود إلى حتفهم، لكنني اقول اليوم إننا ندخل حربا دون مصابين ولا ضحايا دون دماء أو معاناة، إنها الحرب الوحيدة التى أستمتع بالمشاركة فيها إنها الحرب من أجل السلام".

أقوال كانت كافية لتستنفر كل قوى "الشر السياسي" الرافضين لكل تسوية سياسية حقيقية، فقاد نتيناهو وشارون حرب التصفية السياسية عبر مظاهرات لم تتوقف سوى بعد أن حققت هدفها، وتم إغتيال اسحق رابين في يوم 4 نوفمبر 1995، بعد توقيع الجزء الثاني من اتفاق أوسلو في واشنطن، سبتمبر 1995 أو ما عرف بالاتفاق الانتقالي للضفة الغربية واجراء الانتخابات الفلسطينية..

عند الإغتيال أعلن الخالد ياسر عرفات لنا، الذين كنا في مكتبه لمتابعة تطورات الحدث، جملته التي سيتذكرها التاريخ، من يجرؤ على إغتيال "بطل اسرائيل"، لتوقيعه اتفاق السلام مع الفلسطيني لن يكون يوما جزءا من السلام..

اليوم تعود تلك الكلمات من جديد، وعشية إغتيال الخالد لاحقا في 11 نوفمبر 2004، ذات الشهر التشريني، وبعد ثمان سنوات للخلاص من "إرث" أوسلو ذاك الاتفاق الذي تجندت قوى "الشر السياسي" كل بإدعاء لتدميره، تحالف جمع "أطيافا ودولا ومراكز" من عتاة الصهاينة الى عتاة التطرف الإسلاموي والقومجي، دولا وأحزابا وحركات..

تحالف عمل كل شي لتدمير اتفاق كان له أن يعيد صياغة معادلة سياسية في المنطقة، وفقا لمبدأ "المنطق السياسي" وليس "العدالة السياسية" في ظل واقع عمل كل ما يمكنه لتدمير فلسطين هوية وكيان، أرضا وشعبا..

الثورة الفلسطينية بقيادة الخالد أبو عمار أعادت رسم المسار، فرضت واقعا وممرا إجباريا لتعود فلسطين، بقوة الفعل الثوري حاضرة، رغم كل مؤامرت تصفيتها، الى أن فرضت على العدو القومي أن يأت ويتفق معها..

إغتيال رابين وتصريحات نتنياهو الجديدة رسالة لمن ينتظر على الباب الأمريكي متوسلا "عطاءا سياسيا" كي يقال أن يفعل شيئا..سينتظر كثيرا متوسلا أو متسولا، وبلا أمل دون إحداث "ثورة" تطيح بكل إرث الإغتيال السياسي للمسار وأدواته..!

ملاحظة: "أجواء الشك السياسي" عادت لتسيطر على المشهد التصالحي في القطاع، باعتبار أن الضفة أصلا لا تعرف معنى "التصالح"، ربما من المفيد عقد لقاء ثنائي أو وطني للحديث بما يريح الناس..بلاش "شيطان التخريب" يوسوس!

تنويه خاص: لماذ لا يتم الاتفاق على "بث موجوة اعلامية مشتركة" لكل وسائل الاعلام الفلسطينية ساعة بث موحد..فقط عن التصالح لا غير..معقول صعبة..فكروا شوي يمكن تتذكروا أن الوطن يستحق!

هدنة "التأزيم التصالحي" ..فرصة لتصويب ما فات!

كتب حسن عصفور/ أكدت مصر الشقيقة الكبرى، من خلال وفدها الأمني في قطاع غزة، ان لديها من أوراق القوة - الضغط، ما يمكنها من حماية المسار التصالحي على طريق إنهاء الانقسام الوطني الفلسطيني، عندما تتعامل مع المسألة بعيدا عن "الترضيات"، خاصة وأنها تجسد مركز ثقل في الحركة السياسية الإقليمية، وما يعد لها من "صفقة تسوية شاملة" ومنها القضية الفلسطينية..

مصر، عبر وفدها الأمني، حاصرت محاولات البعض لإشاعة جو من الفتنة والفوضى في طريق المصالحة، وإحداث حالة من الإحباط العام لدى الشعب الفلسطيني، خاصة في قطاع غزة، الأكثر دفعا لثمن الانقسام، سياسيا وإنسانيا واقتصاديا، الى جانب غياب حركة العمل الحكومي العام..

مصر تمكنت من لجم قرار متسرع أعلنته حكومة الرئيس محمود عباس بخصوص عودة موظفي السلطة الوطنية، الذين أجبروا بالاكراه والأمر الفصائلي أن لا يعملوا، في سابقة لا مثيل لها، فكانت "هدية عباسية تاريخية" لحركة حماس، لتستغلها في تعئبة الفراغ من خلال تنظيمها..

مصر تمكنت أن تضع حدا لفوضى الكلام قدر الممكن، عندما استجاب الرئيس عباس لطلبها بوقف أعضاء حركته بالكف عن الكلام في مسألة المصالحة، بعد أن كادت تصريحات بعضهم أن تهدم أركان المتفق عليه، ما كان سيدفع مصر الى تقرير ما قد لا يرضي البعض المأزوم من التصالح مسارا وهدفا..

مصر تمكنت أن تؤجل لقاء الثاني من ديسمبر الى العاشر منه، لتفتح الباب أمام "اطراف اتفاق القاهرة 2" التكفير بشكل عملي في كيفية تطويق "ثغرات الاتفاق"، بما يشكل شكلا من أشكال "الحماية" ويقطع الطريق على هروب هذا الطرف أو ذاك باسماء مستعارة لفعل التخريب..

التأجيل ليس بهدف إطفاء نيران الفوضى التي انتشرت ما بعد التوقيع، مع أهميتها، لكنه يجب أن يكون فرصة جادة للبحث في استكمال حوار القاهرة، الذي لم يكن بقدر كاف لتحديد رؤية عملية كي لا يستغل طرفا ثغرات النص وغياب

البعد التنفيذي وآلية الرقابة عن المتفق عليه، ما فتح الباب لـ"السياحة الكلامية" حول الاتفاق..

"هدنة التأزيم" يجب أن تتحول الى "زمن الاستكمال" لتحديد ترتيبات الحماية الوقائية للاتفاق، والاقلاع عن لغة التعميم التي قد يكون فرضها ضرف أو زمن، فهناك الآن زمن هام، لإستكمال "نواقص الاتفاق"..

بالإمكان خلال الأيام القادمة، وعبر لجنة مصغرة وضع آلية تنفيذية بتواريخ محددة للقضايا المتفق عليها..وأن ترتبط القضايا بشكل جمعي كي لا تبقى اسيرة التفسير الفردي الفصائلي، فالحديث عن تسليم كل ما للحكومة من حقوق يرتبط بزمن وأيضا بملاحظات، حول قضايا أنتجها الوضع الانتقالي، خاصة الوظيفي، فليس من حق حركة فتح أن تحاسب الآن حماس على توظيف من وظفت، وهي من دعا الموظفين الى عدم الذهاب الى العمل..خطيئة سياسية يجب أن تدفع ثمنها قيادة القرار، وليس من حاول منع وجود فراغ..

ولأن المسألة هذه لها حساسية خاصة، فكل ما تنطق به قيادات فتح يمثل استفزازا كبيرا، لأن المسؤولية اساسا تقع عليهم، فلو واصل موظفو السلطة عملهم وقامت حماس لاحقا بطردهم أوإستبدالهم تحت نظرية "التمكين"، لبات من حق فتح أن تقول أنها لن تتعامل مع موظفين "حزبيين"..لكن ما حدث غير ذلك تماما، وهي وليس حماس من يجب أن يتحمل نتائج الخطيئة الكبرى تلك..

الفرصة قائمة الآن، لوضع جدول زمني واضح محدد للإنتخابات المختلفة، مع ضرورة التفكير الجدي بتحديد طبيعتها، وأن لا يتم ترداد الكلمات دون تدقيق..والمقصود هنا، عن اي انتخابات تتحثون، أهي لسلطة تحت الاحتلال بما يعني الخنوع للأمر الإحتلالي أم انتخابات لدولة فلسطين..ثم أنتخابات الرئاسات المختلفة..التحديد السياسي والزمني واجب كي لا تبقى القضايا غائمة وعائمة، ما يفتح في كل قضية نار الفتنة السياسية..

وبالتأكيد، لا بد من الاتفاق على عمل المجلس التشريعي متى يعود، وهل بالامكان اعادة تشكيل رئاسة المجلس بانتخاب رئيس مستقل، ونائبين من فتح وحماس، مع الاعتراف ان ذلك سيكون "تنازل سياسي هام" من حركة حماس لصالح الاتفاق التصالحي..ما يمكن تعويضه أن يكون لها دور أساسي في تسمية

رئيس الحكومة الانتقالية، والذي بالتأكيد لن يكون رامي الحمدالله، ومن معه، بل حكومة جديدة تبتعد أن تكون طرفا، بل جهة تنفيذية لرسم ما يتفق عليه..

ويبقى الملف الأمني المعقد، وهو ما يحتاج الى ابتداع صيغ للحل وليس البحث عن صيغ للتعطيل..فما لحماس من أجهزة أمنية لا يمكن القفز عنه، كونه نتاج ذات الخطيئة السياسية الكبرى بدعوة أعضاء الأجهزة عدم العمل، مسألة تستحق التفكير الابداعي، ورهن الحل الابداعي بمسألة مالية قضية معيبة، ولو كانت تلك يمكن إيجاد صيغة مالية بين العاملين جميعهم..

ويرتبط ذلك بملف سلاح الأجنحة العسكرية، الملف الأكثر حساسية وتعقيدا..وحله رغم كل ما يبدو من "صعوبة" قد يكون اسهل كثيرا من "حجم المسمى"..السؤال ماذا يريد الرئيس عباس تحديدا..عليه تحديد موقفه بشكل صريح ويجب أن يكون ذلك من الاتفاق..سلاح الأجنحة العسكرية يجب نقاشة بعيدا عن حسابات أمريكية واسرائيلية..وهناك عشرات الأفكار التي قدمت في هذا المجال..

هل تستغل فرضة تأجيل التأزيم لسعد الثغرات، وإنتاج تكملة اتفاق القاهرة 1، أي الاتفاق على ملحق يتضمن كل ما هو غائب..

وبالقطع يجب وضع آلية رقابة وليس تنفيذ فقط، ومعها قوة المحاسبة لمن يخرج عن النص المتفق عليه..بهذا يمكن اعادة الاعتبار للأمل الوطني بأن المصالحة حقيقة سياسية حتى لو اصيبت بوعكات طارئة!

ملاحظة: عدم اعلان الرئاسة الفلسطينية وملحقاتها "شروط" أمريكا لبقاء مكتب منظمة التحرير مفتوحا، يفتح باب الشكوك السياسية..وبالتأكيد لن تكون في صالح الرئيس والرئاسة..إعلنوها خيرا حتى لوكانت مذلة!

تنويه خاص: حماس في غزة فتحت باب علاقاتها مع فصائل العمل الوطني..فتح في غزة بلا حضور رغم "المهرجان الكبير"..غياب مرتهن بالسلوك والممارسة من قيادة الفصيل..مفارقة لا أكثر لمن يحب المفارقات!